



جامعة مولود معمري تيزي - وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير النظامية
- الحالة الألمانية وتعاملها مع تهديداتها وتداعياتها -
(2021/2011)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إقليمية

إشراف:

أ. د. رتيبة برد

إعداد:

-ديهة راضية

- عبد الرحمان سليم.

أعضاء لجنة المناقشة:

..... مشرفة ومقررة

..... الرئيسة

..... عضوة مناقشة

- أ.د/ رتيبة برد

- عطيشة يمينة

- تيباني وهيبة

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة مولود معمري تيزي - وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير النظامية
- الحالة الألمانية وتعاملها مع تهديداتها وتداعياتها -
(2021/2011)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إقليمية

إشراف:

أ. د. رتيبة برد

إعداد:

-ديهية راضية

- عبد الرحمان سليم.

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

سورة الإسراء، الآية 85

شكر و تقدير



الحمد لله الذي أنعم علينا بالإسلام و نعمة العلم و الصلاة و السلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله و سلامه عليه، و على اله و صحبه أجمعين.

ثم نتوجه بالشكر إلى الأستاذة المشرفة أ.د/ رتيبة برد لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى ما منحته لنا من وقت ونصح وتوجيهات. كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تصويب ومناقشة هذه المذكرة و لا ننسى بالذكر الدكتور " قشي عاشور " أستاذ العلوم السياسية بجامعة تيزي- وزو.

وإلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء



إلى والديّ الكريمين أطالَ اللهُ في عمرهما عرفانا وتقديراً

إلى إخوتي

إلى رفيق دربي أخي و صديقي يونس ديهة و خالتي صونية بن شبانة.

أصدق التمنيات و التشكرات

لكل الزملاء و زميلات الدراسة الذين رافقوني طول مشواري الدراسي.

إلى كل مجاهد في طلب العلم.

تقبلوا مني كل الحب و التقدير

الخطوة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير النظامية

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الهجرة

- المطلب الأول: تعريف الهجرة والهجرة غير النظامية
- المطلب الثاني: أنواع وأشكال الهجرة
- المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير النظامية

المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة وتنقل الأفراد

- المطلب الأول: الهجرة الحرة والتنقل السلس
- المطلب الثاني: الهجرة المقيدة والتنقل المقنن
- المطلب الثالث: أثار الهجرة غير النظامية على الدول المصدرة والمستقبلة

المبحث الثالث: أبرز النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية

- المطلب الأول: النظرية النيوكلاسيكية
- المطلب الثاني: نظرية التبعية
- المطلب الثالث: النظرية الاجتماعية
- المطلب الرابع: نظرية الامننة (مدرسة كوبنهاغن)

الفصل الثاني: سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية

المبحث الأول: الآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير النظامية

- المطلب الأول: الآليات السياسية لمواجهة الهجرة غير النظامية

- المطلب الثاني: الآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير النظامية
- المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية لمواجهة الهجرة غير النظامية
- المطلب الرابع: الآليات القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية

المبحث الثاني: الاستعانة الأوروبية بالأطر الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية

- المطلب الأول: الأطر القانونية الدولية لظاهرة الهجرة غير النظامية
- المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم.

الفصل الثالث: ألمانيا و الهجرة غير النظامية

المبحث الأول: الهجرة غير النظامية في ألمانيا

- المطلب الأول: مراحل الهجرة نحو ألمانيا
- المطلب الثاني: تطور سياسة التكفل والتعامل مع الهجرة في ألمانيا
- المطلب الثالث: أهم الإصلاحات في السياسة الألمانية للهجرة والإدماج

المبحث الثاني: سياسة ألمانيا اتجاه المهاجرين اللاجئين (اللاجئين السوريين)

- المطلب الأول: المساعدات و الدعم الانساني و المادي
- المطلب الثاني: سياسة الابواب المفتوحة
- المطلب الثالث: الاجراءات الألمانية نحو الاندماج (مشاريع وقوانين الاندماج)

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة

إن ظاهرة الهجرة عرفت منذ القديم، إلا أنها لم تلتفت الانتباه أو تثير ردود أفعال إلا بعد تبني نموذج الدولة الحديثة، حيث رسمت الحدود وظهر مفهوم القومية والوطنية، فخضعت الظاهرة للتقيين بما يخدم مصالح الدول ولا يؤثر على الحياة العادية و الطبيعية لمواطنيها.

لكن بعد تبلور الهوية الاقتصادية والتنموية بين مجموعتين من الدول، دول متقدم عصرية تتميز بمستوى معيشي مرتفع و ذات رفاهية ودول متخلفة تعاني من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي وعدم القدرة على تبني نموذج تنموي ناجح لأسباب تاريخية وجغرافية، وعليه تكونت رغبة شديدة لدى شعوب هذه الدول خاصة فئة الشباب للاستفادة من التطور والتقدم والرفاهية المتوفرة لدى الدول المتقدمة، وكذا الهروب من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بنائها عن الطريق الهجرة بمختلف الطرق الشرعية منها وغير الشرعية الأمر الذي شكل عبئا اقتصاديا من جهة وأضحى عاجا أمنيا واجتماعيا من جهة أخرى على تلك الدول.

ما بهمنا دراسته وتحليله هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو الهجرة السرية مثلما يطلق عليها من مختلف المسميات وعليه أردنا مناقشة إشكالية متعلقة أساسا بماهية الهجرة غير الشرعية وما هي مظاهرها، وكيف تؤثر على الدولة الأم والدولة المستقلة والدولة العابرة لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وما هي السياسات والبرامج التي تعتمد عليها الدول لمواجهةها والحد منها. وما يتعلق بالحلول العلمية والعملية التي يمكن تقديمها. ذلك أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تتخذ أشكالا وتعتمد أساليب يصعب التحكم فيها أو مراقبتها، خاصة التحكم فيها أو مراقبتها، ليس فقط من قبل الدول التي لا تملك الإمكانيات اللازمة لمكافحتها أو التقليل من مخاطرها، بل وحتى المتقدمة منها.

تعرف منطقة المتوسط موجات كبيرة لتدفق المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا في اتجاه أوروبا، وتشهد المنطقة تدفقات هائلة للبشر بمختلف الصور من الضفة

الجنوبية إلى الضفة الشمالية، عبر مختلف الوسائل وإلى مختلف الدول الأوروبية الغربية، ولعل اللافت في الأمر هو تحمل المهاجرين الأفارقة من داخل إفريقيا سواء أوسط القارة أو جنوب الصحراء لمخاطر الهجرة لمسافات طويلة ثم الانخراط في الموجة المنطلقة عبر البحر من الدول المتاحة للضفة الجنوبية.

لقد حاولت الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وضع خطط لمحاربة هذه الظاهرة أو الحد منها- بالرغم من حاجتها الماسة لليد العاملة- و ذلك عن طريق سن تشريعات مختلفة ووضع برامج منسقة بين مختلف القطاعات للقضاء عليها، لكن رغم ذلك واصل المهاجرون التدفق بكثافة إلى الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط أصبحت الهجرة الشرعية تهدد أمن الدول العابرة لها، نظرا لما يحمله المهاجرون غير الشرعيون من محاولة تحقيق أهدافهم من الهجرة بكل الطرق إضافة إلى اختلاف عاداتهم و طرق عيشهم عن الدول المستقبلة وكذا تعاملهم مع عصابات الجريمة المنظمة التي تفتت من هذه الظاهرة، إضافة إلى المخاطر الاقتصادية و الآثار المدمرة الناتجة عن صعوبة الدمج الاقتصادي لهذه الفئة، ناهيك عن الميزانيات الكبيرة المسخرة لمحاربتها.

يخلق الامر جملة من التحديات والمخاطر والخسائر التي تلحق بالدول التي تعيش هذه الظاهرة، الأمر الذي استدعى العمل التوافقي والتنسيق المستمر بين الفاعلين والمتأثرين بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لكن الأمر حسب الدراسات التي احتواها هذا الكتاب يتطلب الكثير من الجهود وفي مختلف الجوانب والقطاعات، بداية من مساعدة الدول التي تعاني من التخلف والفقر في إفريقيا، على خلق مشاريع تنموية تساعد على تثبيت فئة الشباب في بلدانها الأصلية عن طريق خلق مناصب شغل، إلى وضع برامج توعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وركوب زوارق غير مؤهلة لهذا الغرض، فزوارق النقل تتسب غالبا في حوادث مميتة، ما يستوجب سن قوانين رادعة وعقوبات مشددة على الذين يمتنون هذا النوع من النشاط غير الإنساني، مع العمل على معالجة اسبابها والتعامل بإنسانية أكثر.

الإشكالية الجوهرية:

ما هي الآليات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وألمانيا بصفة خاصة لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير النظامية؟
الأسئلة الفرعية:

- ما هي العلاقة بين متغير الهجرة غير الشرعية والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المهاجرين في بلدانهم الأصلية؟
 - كيف أضحت الهجرة غير النظامية تهديد للأمن الأوروبي كطرف مستقبل؟
 - ما هي السياسات والقوانين المتبعة في انتقاء وادماج المهاجرين في ألمانيا؟
- فرضيات الدراسة:

- إذا اردنا فهم ظاهرة الهجرة الغير النظامية فعلينا العودة لمسارها و مسبباتها.
 - كلما تزايدت وتيرة تدفقات الهجرة الغير النظامية، كلما زادت شدة إجراءات مواجهتها.
 - هناك علاقة بين نجاح السياسة الألمانية للهجرة، واعتمادها المنطق الإنساني في التعامل معها.
- حدود الدراسة:
- ✓ الحدود المكانية:

تركز دراستنا على الفضاء الأوروبي وكذا محيطه، إذ تعرف هذا المنطقة بالذات توافد كثيف للمهاجرين كما يعاني الإتحاد كفضاء إستقطاب، جذب وإستقبال وفود معتبر من الأسراب البشرية الوافدة، والتي أغلبها تبلغ الأراضي الأوروبية وتخرق حدوده بطريقة غير شرعية وغير نظامية.

✓ الحدود الزمانية:

إرتأينا التركيز على الفترة الزمنية 2021/2011 من منطلق أنها العشرية التي عرفت الكثير من التسارع في الأحداث السياسية في محيط الإتحاد الأوروبي مع نشوب العديد من الأزمات والحروب تحت غطاء الثورات العربية، كما في سوريا ليبيا وغيرها، كما أن هذه الفترة عرفت إتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة التوافد البشري على الإتحاد الأوروبي مع التباين الواضح في سياسة هذه الدول، ومن حسن حظ المهاجرين وخاصة فيما يتعلق بالحالة الألمانية أن سياسة الهجرة عرفت إجراءات أكثر إنسانية خاصة تزامنا مع حقبة المستشار الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، التي جعلت من ألمانيا دولة عقلانية في تصرفاتها مع الوافدين لأراضيها.

• أسباب اختيار الموضوع و أهدافه:

لقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب موضوعية ذاتية

✓ الأسباب الموضوعية:

تعتبر الهجرة غير النظامية من أكبر الملفات التي تشد الإهتمام في رهن ما يعيشه العالم من لا إستقرار على كافة الأصعدة، فهي بمثابة مؤسسات حقيقية ونزيف بشري قاتل تقارب ضحايا أو تتجاوز ما تخلفه الحروب، لذا يحدث كل ما يتعلق به ضجة إعلامية التي أثارها موضوع الهجرة غير الشرعية(الحراقة) سواء على المستوى الوطني أو الدولي، والذي لا يزال محل جدل في الأوساط العلمية والإعلامية والقانونية والإجتماعية والسياسية.

فتبعات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها أثارها في الوقت الراهن آثار اهتمامنا ، نحن كطلبة وارتأينا أن نسلط الضوء على هذا الموضوع. فعليه نهدف من خلال هذا الموضوع إلى إضافة عمل بحثي في هذا المجال، ما من شأنه أن يفيد صناع القرار والساسة لإدراك كنه وحقيقة الظاهرة وماهيتها ودواعيها وأسبابها.

✓ الأسباب الذاتية:

يتعلق الأمر بإرضاء فضولنا العلمي تجاه الظاهرة المدروسة، عبر التعريف بالهجرة الشرعية ومخاطرها وتحسيس الشباب بخطورة هذه الظاهرة والنتائج السلبية التي تنجم عنها والتي لا تزال تسلب أرواح شبابنا.

• أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة ديناميكية متحركة وغير ثابتة لارتباطها بالعنصر البشري وسلوكه المتغير والنسبي وتأثير هذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوربي عموما، أما خصوصية بحثنا تكمن في تركيزه على حالة ألمانيا التي عملت على استحداث آليات تعاونية وتنسيقية وتنظيمية وقانونية للحد من الظاهرة وذلك في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطة أو حتى الشراكة الشرقية، عبر العديد من المسارات والمبادرات كما أنها تنتهج أسلوبا أكثر مرونة وإنسانية مقارنة بغيرها من دول الإتحاد الأوروبي.

✓ الأهمية العلمية للدراسة :

تكمن في دراسة الظاهرة وتحليلها من خلال معرفة وكشف الأسباب والعوامل والظروف المؤدية لها وكذلك للوقوف على رؤية وتصور الاتحاد الأوروبي وتعامله مع الظاهرة للحد منها وفقا لرؤية راهنة ومستقبلية لمآلات الظاهرة وأثرها وتأثيرها على الأمن الأوروبي.

✓ الأهمية العملية للدراسة:

تتمثل في إضافة عمل بحثي أكاديمي جديد نثري به المكتبة الجامعية للاستفادة منه والاستتارة به ويمكن أن يكون عوناً وسنداً ومرجعاً للطلبة والباحثين في الموضوع مستقبلاً.

• الدراسات السابقة

من بين المؤلفات التي تطرقت لملف الهجرة السرية، أو الغير شرعية أو الالغير نظامية نجد :

كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجيات المواجهة)، الذي نشرته مريم لمام، في 2011، ويتمحور موضوع الكتاب حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مواجهتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد ساهم فيه العديد من الباحثين في مجال علم الاجتماع، القانون، الديمغرافيا والشريعة الإسلامية.

كتاب الهجرة غير النظامية: دراسة الحالة المصرية، الذي نشر في 2019، وكتاب سعيد اللاوندي حول الهجرة غير الشرعية أسباب الهجرة غير الشرعية ونتائجها. وكتاب الهجرة غير الشرعية في دول غربى المتوسط دراسة التجمع الإقليمي 5+5، الذي صدر في 2016 للمؤلفة ونيسة الحمرونى الورفلى.

وأما بالنسبة للأعمال العلمية الغير منشورة، نجد مجموعة من مذكرات التخرج ، ومن بين التي إطلعنا عليها:

- مذكرة ماجستير ل: فريجة لدمية بعنوان إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجاً -2009، 2010، جامعة بسكرة وقد تناولت الطالبة في فصله الأول أهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن والتهديد بالإسهاب

والتحليل في المفاهيم المركزية للدراسة، وفي الفصل الثاني تطرقت إلى إبراز الهجرة غير الشرعية من حيث الحجم والتطور والطرق والعوامل المؤدية لها وأثارها وانعكاساتها والعوامل الدافعة لها، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى أهم الآليات المعتمدة من قبل المجتمع الدولي والاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

- مذكرة ماجستير ل: فايزة ختو بعنوان البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)، السنة الجامعية 2010/2011 جامعة الجزائر3، وقد تطرقت الطالبة في الفصل الأول إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة، أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى الهجرة بين متغيرين أساسيين هما الخطر الأمني والتحدي الإنساني، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى الرؤية المستقبلية للظاهرة من وجهة نظر أوربية وأمريكية ودول جنوب المتوسط.

- مذكرة ماجستير ل: خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية 201، 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، وقد تطرقت الطالبة في الفصل الأول إلى تعريف الأمن والأطر النظرية المفسرة له وعلى المفاهيم المتصلة بالهجرة غير الشرعية والعوامل الدافعة أو الجاذبة لها، أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى مستويات السياسة الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى أهم السيناريوهات المستقبلية المعتمدة من طرف الاتحاد الأوربي لمواجهة الظاهرة.

أما فيما يتعلق بمذكرتنا فهي تحاول أن تجمع من خلال الوصف والتحليل وتمحيص ما سبق التطرق إليه بالإضافة إلى إضافة التركيز على دراسة الحالة الألمانية التي تعد رائدة في تعاملها مع الوفود المهاجرة إلى أراضيها . فألمانيا بإعتبارها دول رائدة وقائدة في الإتحاد الأوروبي تعرف جملة من الإجراءات تعد أكثر عقلانية وإنسانية في التعامل مع المهاجرين وهذا مقارنة مع جارتها وشريكها الإستراتيجية داخل الإتحاد الأوروبي فرنسا التي تمارس إجراءات أكثر تشدد وقمعية في سياساتها تجاه ملف الهجرة.

• مناهج الدراسة:

لقد إرتأينا الإعتماد في هذه الدراسة على جملة من المناهج لعل أبرزها، التالية:

✓ المنهج التاريخي:

باعتباره منهج مساعد ومناسب لمثل هذه الدراسات وذلك بتتبع السيرورة التاريخية واهم المراحل والمحطات التي مرت بها الظاهرة كمتغير مؤثر في سياسات الاتحاد الأوربي خاصة في دول القلب مثل ألمانيا وفرنسا، والتحولت جيوسياسية وجيو إستراتيجية على جميع الأصعدة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

✓ منهج تحليل المضمون:

اعتمدنا هذا المنهج للإسهاب والتحليل والشرح والتفسير لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتطرق إلى الأسباب والعوامل المؤدية لها والآثار والتداعيات المترتبة عنها بالنسبة للدول الأوربية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم السياسات والإجراءات المتخذة من طرف دول الاتحاد الأوربي للتصدي للظاهرة.

✓ المنهج القانوني:

من خلال استعراضنا لأهم الجهود والآليات القانونية والتنظيمية والتشريعية المتبعة من طرف دول الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للتقليل منها ومعالجتها في إطارها القانوني المعمول به وطنيا، إقليميا ودوليا.

تتجزء دراستنا المتواضعة إلى مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة

إحتوت المقدمة وكما هو معروف في المنهجية والأدبيات العلمية على مدخل عام وكل ما يتعلق بالآليات المنهجية والنظرية المستند عليها في تحليل الظاهرة المدروسة ولعل أبرزها تحديد الإشكالية والتساؤولات والمناهج المستعملة والدراسات السابقة وغير ذلك.

خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري الذي يعد القاعدة الأساسية والضرورية لأجل الإنطلاق في البناء الفكري والتحليلي للموضوع المدروس، وهذا عبر التعريف بالمهاجر وبظاهرة الهجرة غير النظامية، وكذا التفصيل في أنواع الهجرة، والكشف عن أهم مسببات الهجرة غير النظامية

في الفصل الثاني إرتأينا التطرق إلى الجانب المتعلق بالإجراءات والسياسات التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي لأجل توحيد السياسات المضادة للهجرة غير النظامية وما تخلفه من أضرار على كل الأطراف المعنية بها، وهذا عبر التشاور والتنسيق مع الشركاء والجوار في الفضاء الإقليمي المشترك

أمل الفصل الثالث ولقد أحببنا التركيز فيه على أكبر مخلفات وإنعكاسات زيادة وتيرة وكثافة الهجرة غير النظامية التي تخترق حدود الإتحاد الأوروبي، ألا وهي ظاهر صعود تيارات التطرف واليمينية والإسلاموفوبيا في عدة أقطار أوروبية، مع التركيز على ألمانيا كونهما قلب الإتحاد ومحركه.

هذا الإهتمام بثنائية (الهجرة غير النظامية -التطرف) جاء من منطلق الخطر المضاعف الذي يتولد عليها، والمرتبب بعرقلة الجهود المشتركة والسياسات المنتهجة من جهة، لكن من جهة أخرى يرتبط الأمر بشعور الإزدياء وكره الأجانب وإضطهاده والتميز سواء كان مبني على معطى ديني أو حضاري أو عرقي وهو الخطر الأكبر الذي يهدد دول الإتحاد الأوروبي.

أما الخاتمة فهي تحمل خلاصة لأبرز الإستنتاجات المستقاة من بحر بحثنا ودراتنا المتواضعة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية اليوم من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ولا سيما المجتمع الأوروبي، الذي يعرف زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، حتى أصبحت أوروبا اليوم بقارة المهاجرين، ولعل ذلك مرده تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للهجرة. ولا شك أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يعكس تعبيراً من المهاجرين عن أوضاع غير مرغوب فيها داخل دولهم، ولكن نتيجة لإدراك بمخاطر و تداعيات هذه الظاهرة على أمنها، قامت باعتماد مجموعة من الآليات لمواجهةها.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الهجرة

تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب وتتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كانت عن طريق البر، الجو أو البحر لإقليم الدولة وتشتترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها، تقديم جواز السفر، ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات.¹

الهجرة في أبسط معانيها تعني حركة انتقال الأشخاص سواء فرادي أو حمادات من موقع لأخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً، ويلخص ذلك العالم الديمغرافي ألفريد صوفي بقوله " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"، ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور الثورة الصناعية الأوروبية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية

¹ زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة، (الجزائر: دار الروافد الثقافية، ناشرون، 2014)، ص 20

والدولة حيث فرضت جوازات السفر ة تأشيرات الدخول التي حدثت وقللت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات، بعدها وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الدول والمجتمعات الأوروبية في العقود الماضية وكذا الخوف من الأوضاع الأمنية المتردية في الدول النامية، فقد كان هناك محاولة للحد والتقليص من الهجرة النظامية إلى الدول المتقدمة الأمر الذي ساعد على نشوء هجرة موازية تسمى الهجرة غير الشرعية أو "بالمفهوم المغاري الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط و الأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، و كذا خرق كل القوانين و الحدود من أجل الوصول إلى أوروبا".¹

المطلب الأول: تعريف الهجرة والهجرة غير النظامية

أولاً: تعريف الهجرة

أ. الهجرة لغة:

في لسان العرب إن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، و أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من بادييه إلى المدن، إلى أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية ولا طبيعية فيقال "هجرت الشيء هجرةً إذا تركته وأغفلته". يقول عز من قائل "ومن يهاجر في سبيل الله في الأرض مراغماً كثيراً وسعاً".²

ويعطي قاموس و بيستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) Migrate هي:

1. الانتقال من مكان إلى آخر و بخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

¹ دخلة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: نداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية

للسياسات العامة ، العدد5، 2014

² زروق العربي، مرجع سابق ، ص 20

2. الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

3. ينتقل أو يحول to Transfer

ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، وجاء معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للإستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة. كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو مكان المقصود، و يتبع في ذلك تبدل في مكان الإقامة.¹

وهناك تعريف آخر للهجرة، وهو تعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة، والذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً.²

ب. الهجرة اصطلاحاً:

هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. فبناءً على هذه التعريفات يبدو أن كلمة الهجرة تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سترتب عليها تغيير في الإقامة أو المسكن.³

¹ - عماري إبراهيم و آخرون، ظاهرة الهجرة غير الشرعية و موقف الشريعة الإسلامية منها ، (الجزائر: دار الروافد الثقافية ناشرون، ط1 ، 2014)، ص 59

² - مرجع نفسه، ص 60

³ - زروق العربي، مرجع سابق، ص 20

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لآخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.¹ تعني الانتقال من مكان إلى آخر، وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه، وتعني أيضا الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر. و بهذا تشير كلمة هجرة إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني أنه سيترتب على هذه الحركات تغيير في محل الإقامة أو المسكن.

ج. المهاجر:

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونيا، تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية، إلا أن الاستخدام للفظ يتضمن أنواع محدودة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عمال المزارع الموسميون الذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها.

استنادًا للتعريف الذي قدمته الأمم المتحدة للمهاجر، فهو كل شخص تجاوزت إقامته لأكثر من سنة خارج بلده سواء كانت هجرته شرعية أو غير شرعية، يستثنى من ذلك المهاجرين الموسميون الذي تكون هجرتهم لفترات قصيرة، و في نفس الديباجة. يعتبر اللاجئ مهاجرا لأسباب اضطرارية وغير طوعية تتطلب منه اللجوء إلى بلدان أجنبية بحثا عن الأمن الذي فقده في موطنه الأصلي لأسباب سياسية أو طائفية أو عرقية.²

¹ عماري إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 60 ، 61

² حكيمة بولعشب، الهجرة غير الشرعية، المفهوم والأسباب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، (العدد 01، المجلد 15)، 2021، ص 248

د. المهاجر غير الشرعي (غير النظامي):

المهاجر غير النظامي هو شخص لا يحمل إذنا قانونيا للبقاء في دولة مضيضة أو دخل دولة غير وطنه الأم دون الحصول على أوراق قانونية تسمح له بالدخول و البقاء في الدولة المضيضة. بينما عرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه المهاجر الذي يخالف الشروط التي الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المهاجر غير الشرعي في:

- الشخص الذي يعبر حدود الدولة خلسة، و تهربا من الرقابة المفروضة.
- الشخص الذي يدخل إقليم دولة أخرى بصفة قانونية وترخيص إقامة، ثم يقوم بتمديد إقامته عن المدة المحدودة.

مما سبق يعد المهاجر غير الشرعي الشخص الذي يخالف اللوائح أو الاتفاقيات الدولية حول الهجرة حيث شرعه في هجرة موطنه، أو هو الشخص الذي يبقى مقيما في الدولة الأجنبية بعد انقضاء مدته القانونية.¹

هـ الهجرة الغير النظامية والمصطلحات الأخرى.

- علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد ويسبب خوف له ما يبرزه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد."

¹ - حكيمة بولعشب، مرجع سابق ، ص 249.

بذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية و سياسية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر.¹

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء منهم. فالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية، وتتم عملية الاتجار بالبشر بثلاثة مراحل أولها تتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، لو من ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال الحد من حركة الضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، و أخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.

بذلك فإن الفرق بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة

¹ دخالة مسعود، مرجع سابق ، ص 128

الاتجار بالبشر يأتي من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو نقل الأعضاء، أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدرهم الرئيسي للربح، و بذلك فإنه لا تستمر العلاقة بين مرتكبي جرم التهريب و المهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى دولة المقصد على النقيض تماما مع وضع الاتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.¹

ثانيا: الهجرة الغير النظامية

تعد الهجرة غير النظامية والتي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة من القانون والأعراف الدولية. وتعد تلك الهجرة غير النظامية من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت أيضا تؤرق المجتمع الدولي، ورغم تعدد مداوات الهجرة بين الهجرة السرية وهجرة غير شرعية وهجرة غير قانونية، فهي مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا .

بمعنى آخر هي التسلسل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. ولقد جرت العادة أن يصنف كل شخص دخل بلدًا ما أو عمل فيه بدون ترخيص قانوني، بأنه مهاجر غير قانوني أو سري أو غير حائز على الوثائق اللازمة أو غير نظامي .

وقد كانت عبارة "المهاجرين غير القانونيين" في ما مضى تعني فئة مختلفة عن غيرها إلا أن عبارة "غير القانونيين" تحمل بين طياتها دلالة معيارية وتحيل إلى فكرة

¹ دخالة مسعود، مرجع سابق، ص 129.

الإجرام. و بناء عليه، قدم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام توصية ينصح فيها باستخدام عبارة "غير الحائزين على الوثائق اللازمة".

إلا أن هذه العبارة تشوبها بعض العيوب لأنها لا تعطي المهاجرين الذين يدخلون البلد المضيف بطريقة مشروعة، أي بوثائق سياحية، ثم ينتهكون بعد ذلك شروط دخولهم ذلك البلد بشغلهم وظيفة من الوظائف. وقد يكون المهاجرون الذين يعبرون الحدود بمساعدة المهربين حاملين لوثائق مزورة، مما دفع بإحدى الندوات الدولية المعنية بالهجرة والمنعقدة في بانكوك في أبريل 1999 إلى أن توصى باستخدام عبارة "غير النظامين" و قد تظهر مخالفة القواعد النظامية في شؤون الهجرة في نقاط عدة -كنقطة المغادرة ونقطة العبور، ونقطتي الدخول والعودة- وقد يكون المهاجر ضحية لهذه المخالفات وقد يكون مرتكبها.

ومنه يشير مفهوم الهجرة غير النظامية إلى اختراق المهاجر للإجراءات القانونية لدخول البلد المستقبل، و لكن في المقابل قد يهاجر بصفة قانونية و تصبح بذلك هجرته مقننة و لكن إذا مانتتهت مدة تواجده بالبلد المهاجر إليه و بقي فيه تصبح هجرته غير شرعية لأن على المهاجر عند انقضاء مدته الرجوع إلى بلده¹

المطلب الثاني: أنواع وأشكال الهجرة

هناك أنواع متباينة للهجرة وهي تصنف حسب معيار المكان و الزمان:

¹حكيمة بولعشب، مرجع سابق، ص ص 247 ، 248

1. تصنيف الهجرة حسب معيار المكان:

• الهجرة الداخلية:

نقصد بها انتقال الأفراد داخل الوطن الواحد حسب الحدود السياسية للبلد المقام فيه وإذا أردنا التعرف عن خصائصها "فلعل في مقدمة الخصائص المميزة للهجرة الداخلية في الوقت الحاضر زيادة أهمية الهجرة من الريف إلى المدن في جميع البلدان النامية تقريبا في حين قلّت أهميتها في المناطق المتقدمة النمو و يُمكنُ على وجه العموم القول إن الهجرة من الريف إلى المدن خلال العقود الماضية اكتسبت أهمية خاصة في البلدان النامية كافة تقريبا. وذلك لدورها الهام في تجميل حركة التحضر في هذه البلدان.

شهد العالم المعاصر عدة هجرات داخلية سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة كالنزوح الريفي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال والمتمثل في تنقل من الريف إلى المدينة فصارت المدن تكتظ بسكانها مقارنة بالريف بعدما كان العكس إبان الاحتلال الفرنسي نظراً للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي شاهدها البلاد فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد أكبر حركات الهجرة الداخلية في العالم المعاصر والحديث والتي يمكن تمييز ثلاث تيارات رئيسية للهجرة الداخلية هي الهجرة نحو الغرب، الهجرة من الريف إلى المدن، وهجرة النزوح من الجنوب نحو الأقاليم الشمالية والغربية من البلاد. النطاق من الأقاليم الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان الأوروبية كافة. ومع البلدان الأوروبية في الستينات، اشتد تيار الهجرة المعاكسة.¹

في واقع الأمر فإن الهجرة الداخلية أكبر بكثير من الهجرة الخارجية و ذلك راجع لعدة أسباب من أهمها كونها قليلة التكاليف فالمهاجر داخل البلد لا يكلفه ذلك تكاليف باهظة

¹ – What is an example of external migration?", study.com, Retrieved 5-8-2020.

فضلا عن توافر جوانب ثقافية مشتركة لا تؤثر على نمط حياته المعتادة كالدين، اللغة، العادات والتقاليد.

• الهجرة الخارجية:

تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر بما يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين طلبا للعمل، أو فرارا من الإضطهاد، أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث. الهجرة الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا، الهجرات الإفريقية والهجرات الآسيوية.¹

2. تصنيف الهجرة حسب معيار الزمان:²

• الهجرة الدائمة:

هي الهجرة التي يتخذ فيها أصحابها قررا بعدم العودة إلى منطقة الإقامة الأصلية وذلك راجع لأسباب الطاردة من المكان الأصلي مقابل أسباب الجذب للمكان المهاجر إليه. وهنا لا بد أن تضع في اعتبار تحليل موقفين أو وضعين اجتماعيين مختلفين.

• الهجرة المؤقتة

وهي التي تعتبر عكس النوع السابق، فالمهاجر لا يهدف إلى الإقامة الدائمة في المهجر، حيث يعود إلى موطنه الأصلي بعد مدة الهجرة.

¹ – International Migration", www.un.org, Retrieved 5-8-2020.

<https://mawdoo3.com>

² البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الأفريقية، مجلة دراسات، ع 28،

2007، www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm

3. تصنيف الهجرة حسب معيار المركز والمحيط

أ. الوضع الطارد للهجرة:

يتعلق الأمر بالدول التي تتصف بالحرمان وعدم استطاعة الإنسان البقاء فيه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية مثل انخفاض الأجور وقلة فرص العمل وانعدام الضبط الاجتماعي.

ب. الوضع الجاذب للهجرة:

يشمل الدول أو المركز المتطور الذي يستميل الهجرة إليه لنفس الأسباب السابقة ولكن على النحو عكسي مثل ما تتوفر فيه أجور عالية و إمكانيات لتحقيق طموح الأفراد.

4. تصنيف الهجرة حسب معيار إرادة الفرد:

تنقسم إلى هجرة إرادية أو اختيارية و هجرة قسرية أو جبرية و تفصيل ذلك ما يلي:

• الهجرة الإرادية:

إن العامل الحاسم لهذه الهجرة يتمثل في إرادة الأشخاص أي الهجرة دون وجود ضرورة قسوة لتقلهم وتغيير إقامتهم من مكان لأخر بل هم مغامرين و طموحين لتغيير أوضاعهم أو نمط حياتهم و طبيعة معيشتهم دون وجود سبب ظاهر لفعل ذلك.¹

¹ - Ping Zhou (21-1-2020), "Forced, Reluctant, and Voluntary Migration" ،
www.thoughtco.com, Retrieved 5-8-2020. <https://mawdoo3.com/>

• الهجرة الإجبارية:

هي الهجرة التي تعبر من ناحية إجبار لبعض الأفراد أو الجماعات على ترك مواطنهم، تهجير أو إخلاء منطقة معينة أو النزوح عنها خشية كارثة، زلزال، فيضان، حرب، هجرة إجبارية قسرية.¹

المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير النظامية

مع زيادة التوجه والاهتمام البحثي حول أسباب وعوامل الإرتفاع المخيف لظاهرة الهجرة غير الشرعية والخروج من خلال هذه الدراسات بالنتائج والتوصيات الملائمة. وعلى الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية يقوم بها الفرد بمحض إرادته لغرض معين (عمل، بحث عن مزايا معيشية أفضل بإقامة) فإن الهجرة قد تكون إجبارية في عدد من الحالات، وهي الحالات التي يكون فيها الفرد مضطرا لترك وطنه و النزوح إلى مكان آخر تحت تهديدات مختلفة منها (الحروب، دوافع دينية أو سياسية أو اقتصادية). في المقابل وفي الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية أصبح الفرد الراغب بالهجرة يتجه نحو طرق ملتوية وغير قانونية من خلال اللجوء إلى سمسرة الذين يتقاضون مبالغ طائلة وتنتهي رحلة هؤلاء الأشخاص نهايات مأسوية، والهجرة غير الشرعية هي السوق السوداء للاتجار بالبشر هذه السوق لها آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج ووسطاء الهجرة والسمسرة والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة.

¹ - نسيم بورني وآخرون، قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة التمكين الاجتماعي، (العدد 04، المجلد 2)، 2020 ص ص 66، 67.

تتمثل عموماً أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية، فيما يلي:¹

1. الدوافع الاقتصادية:

إن من أسباب الهجرة غير الشرعية هو الدافع الاقتصادي والذي يأتي كرد فعل على معاناة يتعرض لها الشباب وتتمثل في انتشار البطالة وانخفاض الأجور وانخفاض مستوى المعيشة في بلدانهم، والملاحظ أن دول الطرد حالياً ما تكون الدول الفقيرة، منها دول أمريكا اللاتينية ودول كل من إفريقيا و شمال إفريقيا وآسيا، أما دول الجذب هي الدول المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا، حيث يتميز الدافع الاقتصادي بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، ووفقاً للإحصائيات لسنة 2005 يوجد حوالي (190) مليون مهاجر يتوزعون بين مختلف قارات العالم 34% في أوروبا، و 23 % في أمريكا الشمالية، و 28% في آسيا، و 9% في إفريقيا، و 13 % في أمريكا اللاتينية و 3 % في نيوزيلندا وأستراليا.

فهذه النسب تعكس بشكل واضح ضد الدافع الاقتصادي للهجرة بتأثيره و إحصائه، أي حوالي 60% من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدماً وتطوراً و ثراء. وترتفع النسبة إلى حوالي 67% إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية والنفطية. كما أن النقل النسبي معامل اقتصادي يحدد من جهته شرعية الهجرة، كهجرة دائمة أو مؤقتة، معتمداً بكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل والمحرك للهجرة فإن النسبة العالية من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر، سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها المؤقتة أو في صورتها غير الشرعية.

¹ - البشير ألكوت ، مرجع سابق.

2. الدوافع السياسية والأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، غير أن السباب السياسية ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط، بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقلة التي أدت هنا بطريقة مباشرة أو غيرهما مباشرة أو غير مباشرة في تشجيع الهجرة إليها.

فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات عبر التاريخ، حيث أنه يلاحظ أن ظاهرة الهجرة الدولية تأثرت مع مرور الزمن بالعوامل السياسية واعتبارها من مسببات وعوامل للهجرة، أما مثال الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول حيث يؤدي، فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية السائدة التي يعيشها الشباب في بلدانهم فالدول المصدرة للمهاجرين تبتسم في معظمها بالحرمان والنظم الفردية واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم للإستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن، يحقق لهم الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية، وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطا و قمعا خاصة في دول العالم الثالث، حيث يزداد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم.¹

تأسيسا على ما سبق تلخص الأسباب السياسية والأمنية للهجرة غير الشرعية في:
- تضيق مساحات الحريات السياسية أو الحرية في التعبير أو ما يسمى بالتغيب على المستوى السياسي.

¹ المرجع نفسه

- الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، وما ينتج عنها من تهريب للمدنيين عبر ارتكاب جرائم ضدهم وهو ما يحصل بالنسبة لغالبية الدول العربية حالياً، مما دفع بمواطني هذه الدول للهجرة إلى أوروبا.
- وجود اضطرابات أمنية داخلية، وهو الحال الذي مرت به و لم تنزل تمر به بعض الدول العربية مثل (العراق، سوريا، اليمن، ليبيا) بسبب الحروب في تلك الدول.

3. الدوافع الجغرافية والبيئية:

إن العوامل الجغرافية والطبيعية أو البيئة أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، حيث أن البيئة القاسية من جهة وتهديد الكوارث الطبيعية من جهة ثانية تشكل مناطق الطرد للسكان مثل الفيضانات والبراكين والزلازل، الجفاف، المجاعة، الأوبئة، الأمراض. كل ما ذكر يعتبر ضمن العوامل الجغرافية والبيئية التي تدفع السكان إلى الهجرة، و ليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد على الإطلاق في بعض الجوانب، وكثير ما تتعرض مناطق مختلفة من العالم لموجات قحط وجفاف، وبذلك تلعب العوامل الجغرافية دوراً كبيراً في هجرة العديد من الأفراد إلى أوطانهم هروباً من الأوضاع القاسية التي تعاني منها.

4. الدوافع الحضارية والاجتماعية:

مع التطور التكنولوجي في القرن الواحد والعشرين تعددت وسائل الاتصال الاجتماعي وأصبح لها مستخدمين بأعداد هائلة، ومع الاتصال العبر للحدود بين مستخدمي هذه الوسائل الاجتماعية تعددت استعمالاتها بين الإيجابي و السلبي وامتد تأثيرها على الدول حيث أصبحت تفرض تحديات جديدة على أمن الدول، من هذه التحديات استغلال بعض الأشخاص أو الجماعات وسائل التواصل الاجتماعي للترويج

والدعاية للهجرة غير الشرعية واستقطاب الأشخاص بُغية للإتجار بالبشر، ويعود ذلك إلى دوافع مادية حيث تبلغ عوائد الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب البشر أرباحاً تصل إلى 404 مليار دولار.

ولقد أخذت الثورة الرقمية حيزاً كبيراً من اهتمام الدول المتأثرة بهاتين الظاهرتين للوقوف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لهاتين الظاهرتين، وتقدير "المركز الأوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين" التابع للإتحاد الأوروبي للعام 2016 تبين أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تستخدم أكثر فأكثر خلال السنوات الأخيرة في الهجرة غير الشرعية وفي عام 2010 عقد مؤتمر في مدينة لاهاي بعنوان "المؤتمر العربي الأوروبي حول الهجرة غير الشرعية" أشار فيه الدكتور حسونة منصورى الباحث المتخصص في السينما بجامعة أمستردام، أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تحظى باهتمام متزايد في الأعمال السينمائية الحديثة لكنه لاحظ أن الشباب يتأثر أكثر بالصور والمشاهد التي تتضمنها مقاطع الفيديو والرسائل الإلكترونية والأفلام القصيرة التي تبثها المدونات ومواقع الشبكات الاجتماعية، والمثير كما يقول منصورى أن مضمونها يتجه في غالب الأحيان إلى تقديم قصص المهاجرين غير الشرعيين ذي قالب ملحمي كما يتم من خلالها تداول نماذج صور و مشاهدة مغرية عن الحياة في أوروبا¹.

¹ محمود عبد الكريم مفرج الزبيد، دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة الغير الشرعية، مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية،

5. الدوافع النفسية والصور النمطية:

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، حيث تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية والذي يعتبر قرارًا صعبًا للفرد، حيث تتجلى المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج، ويكمن في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على رعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة. ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع و يمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع و ذلك على النحو التالي:

- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.
- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها و أهمها الأسرة و المدرسة².

² شريف إيمان واخرون، السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة الغير الشرعية

- مؤشرات عامة (قرية تطون - محافظة الفيوم نموذجا) ، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المغرب: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2008.

لعل من أبرز الصور النمطية المحفزة على الهجرة، والتي تشكل دوافع تعتبر جاذبة و محفزة للشخص تعمل على دفعه للقيام بمخاطرة القيام بجريمة الهجرة غير الشرعية ومن أبرزها ما يلي:

▪ صورة النجاح الاجتماعي:

حيث نرى أن الصورة التي يكون فيها المهاجر عند عودته إلى دياره في فترات قضاءه لإجازته هي صورة جمالية وإيجابية مظهرها الغنى المادي من خلال إحضار الهدايا واختلافات مادية ظاهرة أخرى والتي تساعد وتحفز على قيام الآخرين بمحاولة تحسين وضعهم المادي مثل المهاجر والسفر بأي طريقة كانت مشروعة أو غير مشروعة.

▪ انعكاسات الإعلام المرئي ووسائل التواصل الاجتماعي:

أصبحت الفضائيات في كل بيت كما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي متاحة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن مستواهم المادي و منهم الذين يعيشون في دول ومناطق فقيرة، وتقوم هذه الوسائل ببث ونشر صور الحياة السعيدة والرفاهية في الدول الأخرى ومتطلبات الحياة اليومية بأعلى مستوى حيث يقارنون ذلك بوضعهم الحالي والمختلف وتحفزهم هذه المشاهد إلى الرغبة في العيش في تلك الدول بأي طريقة كانت.

ج. القرب الجغرافي وسهولة الوصول:

مع التقدم في وسائل المواصلات أصبحت اليوم أي دولة في العالم ليست ببعيدة ومثال ذلك لو ذكرنا أن معظم البلاد العربية وخاصة دول المغرب العربي قريبة جدًا من الشاطئ الأخر للبحر المتوسط، فتونس وليبيا والجزائر لا تبعده عن الشواطئ الإيطالية'

وشواطئ غالبية جزر البحر المتوسط بأكثر من 60 ميلا بحريا. لا بل أن الشواطئ دولة المغرب لا تبعد سوء 14 كم عن الشواطئ الإسبانية. لكان هذا العامل يجعلها تدرك أنه يساهم في تحفيز الهجرة و الانتقال إلى الدول الأخرى.¹

المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة وتنقل الأفراد

المطلب الأول: الهجرة الحرة والتنقل السلس

لقد تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، فالحركات السكانية في الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدولة من الجانبين العسكري والاقتصادي، وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية والدينية التي أخذت شكل الإقصاء والتهجير، مثل ما حدث للبروتستانت الذين انتقلوا من أوروبا إلى العالم الجديد (أمريكا) هروبا من الاضطهاد الديني وبحثا عن الثروة والمعادن الثمينة.

فيما يخص منطقة حوض المتوسط فقد مرت الهجرة فيها بمراحل أو محطات تاريخية مهمة وهي:

¹ السيرياني، محمد محمود، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط من الجنوب والشمال، بحث مقدم لندوة الهجرة الغير المشروعة، المملكة العربية السعودية، 2010.

• الهجرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

حيث كانت الهجرات تتم من الشمال إلى الجنوب وذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط و أعماق إفريقيا، والمحكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو أفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة و الظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي.¹

فقد تميزت هذه الفترة بهجرة واسعة من شمال المتوسط الأوروبي إلى جنوب الإفريقي وذلك من خلال حركة الاستعمار الأوروبي التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الإفريقية، نتيجة لتطور الثروة الصناعية في أوروبا التي كانت تبحث عن الموارد والأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية المكدسة، ومحاولة إيجاد مجالات لاستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، ومن جهة أخرى فقد كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تبحث عن مستعمرات يستقر فيها الفائض من سكانها.

• الهجرة في القرن العشرين:

في هذه الفترة أصبحت الهجرة عكسية أي من دول جنوب المتوسط المستعمرة إلى دول شامل المتوسط الاستعمارية، و فيما يخص دول شمال إفريقيا أو الدول المغاربية فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة خاصة من الجزائر و كانت أكبر هذه الموجات في

¹ - قسم البحوث والدراسات، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية." الجزيرة نت، في :

فترة ما قبل الحرب العلمية الأولى، حيث أصبحت هناك حاجة أكبر لتشجيع المهاجرين واستقبالهم لخدمة الحرب أولاً ثم لإعادة اعتماد ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها.¹

بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتين أفرزتا وضعاً عالمياً جديداً بحيث أصبحت أوروبا في حاجة ماسة إلى المزيد من العمالة من الدول الجنوبية للحوض المتوسط، وبالضبط من الجزائر والمغرب و تونس بعد أن خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية و لم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء نفسها مروءة أخرى، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظراتهم و يبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

فأهمية الهجرة في هذه المرحلة تبرز من خلال مساعدة أوروبا في مواجهة حاجاتها من اليد العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الإستراتيجية، أما المهاجرين من دول جنوب المتوسط فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهموا في تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية التي كانوا يرسلونها لأسرهم.²

تميزت مرحلة ما بعد 1985 ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم

¹ - مرجع نفسه

² - ختو فايضة، " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية"، رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة الجزائر 3 ، ص 25

في كل منفرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة شباب جنوب المتوسط في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.¹

المطلب الثاني: الهجرة المقيدة والتنقل المقتن

في 19 جوان 1995 ومع دخول اتفاقية"شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا لكسومبرغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، لكن مع دخول كل من اسبانيا و البرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، ولاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقية الدولية الصادرة في عام 1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة هنا هو أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد، ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

أخذت هذه المرحلة طابعا امنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات"القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني

¹ - قسم البحوث والدراسات،"محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق

إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

قبل ذلك فقد قامت الدول الأوروبية في عام 1993 بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من إجمالي اللاجئين في العالم، و كانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك على اعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تتبعها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق والذين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين وموازة مع ذلك قامت الدولة الأوروبية بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين المقيمين في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية حتى يطوى ملف الهجرة نهائياً.¹

غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها اثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، أو بإجراءات جد معقدة حتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي، وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها و البحث لها عن وسائل لوقفها وردعها.

لقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادره ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك بيانات منظمة الهجرة الدولية، وفي هذا السباق أصبحت جزر الكناري الإسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل عام 2006 إلى سواحل جزر الكناري حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشبية صغيرة، وحسب تصريحات المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة "ديميتريس افرامولوس" فقد وصل أكثر من 276 ألف

¹- قسم البحوث والدراسات، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق

مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عام 2014 أي بزيادة بنسبة 138% مقارنة
بعام 2013 حيث وصل عددهم إلى 107365 مهاجر غير شرعي.¹

المطلب الثالث: آثار الهجرة غير النظامية على الدول المصدرة والمستقبلة

هناك العديد من المخاطر والآثار السلبية التي تترتب على الهجرة غير النظامية،
وهذه الآثار لا تقتصر على دول الاستقبال للهجرة فقط وإنما تمتد آثارها إلى الدول
المصدرة و كذلك دول العبور، و هذه الآثار هي:

تتمثل الاقتصادية في منافسة المهاجرين غير النظاميين للأيدي العاملة الوطنية في
البلد المستقبلة للهجرة، خاصة في شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب
العمل نظراً لتدني أجورهم، وهو ما ينعكس على العمالة الوطنية سلباً من خلال انتشار
البطالة، كما ينطوي ذلك على تأثيرات سلبية خطيرة على الدولة المصدرة لذلك الفرد
خصوصاً إذا كان من ذوي المهارة والخبرة أو كان أحد العقول المفكرة و ينتج عنها خسارة
الدول لذلك الفرد لعدم الاستفادة منه الاستفادة القصوي نظير ما أنفقت دولته عليه، كما أن
الهجرة غالباً لا تؤدي إلى القضاء على البطالة في البلد المصدرة للهجرة، نظراً لعدم وجود
تخطيط للقضاء على البطالة وسد العجز في الأيدي العاملة جراء تلك الهجرة. زد على
ذلك، قد يقع العمال المهاجرين فريسة استغلال أصحاب العمل بسبب ضعف وتدني
أجورهم.

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى آثار اجتماعية تتمثل في تغيير التركيبة الاجتماعية
لكل من الدولة المصدرة و المستقبلية للهجرة نتيجة " الانتقاء الهجري" ما يترتب على ذلك
من تأثيرات سلبية خطيرة تتمثل في هجرة الشباب من المجتمع و بصفة خاصة الذكر،

¹ دخالة مسعود، مرجع سابق ، ص ص 130.....134

وظهر ذلك جلبا في الدول النفطية، فمعظم المهاجرين هم من الهند والباكستاني. فضلا عن ذلك أن معظم المهاجرين بصورة مؤقتة يأتون بهدف الاستثمار والرزق فلا يعامل معاملة أسوأ بالسكان الأصليين فيتعرض للتمييز و الاضطهاد نتيجة التفرقة بغض النظر عن خبرة وكفاءة ذلك المهاجر. أيضا تؤدي الهجرة إلى تزايد الأمية في البلد المهاجر إليه نتيجة عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين كما يزداد معدل الجريمة بين صفوف المهاجرين من خلال عمليات السطو والنهب والسرقة والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء على الناس قد تصل إلى التهديد والقتل العمد.¹

كما يترتب على دخول المهاجرين غير النظاميين أخطار صحية، لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والمتوطنة وحصولهم على التحصين والتطعيمات اللازمة ضد هذه الأمراض المعدية والمزمنة، وقد كشفت الفحوصات الطبية في الدول المستقبلية، أن أغلب المهاجرين غير النظاميين مصابين بهذه الأمراض وغيرها مثل الملاريا، والتهاب الكبد، وفقدان المناعة المكتسبة (الأيدز)، وغالبا ما نجد هذه الفئة من المهاجرين داخل القرى والمناطق الريفية يعملون في المطاعم والمخابز والمزارع وغيرها، وهذا ما قد يتسبب في نقل الأمراض عن طريق السلع والخدمات.

من ناحية الآثار الأمنية والسياسية فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني لبلدان العبور وكذلك على دول الوصول، وأداة سهلة أيضا لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، من خلال زرع العملاء وعناصر تخريب وسط المهاجرين مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية تتسبب في مشاكل أمنية في الدول المستقبلية للهجرة، فضلاً عن تهريب السلاح والمخدرات وانتشار

¹-مرجع نفسه

الأفكار المتطرفة لزعة أمنها واستقرارها وبخصوص الآثار السياسية للهجرة فإن التطرف الفكري قد يؤدي إلى زعزة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه معظم المهاجرين غير النظاميين، وزيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة، واستغلال جموع المهاجرين من قبل أطراف وتكتلات في المشاركة في الاضطرابات والقلق للتنفيس على مشاعر الغضب داخلهم وعلى أوضاعهم المعيشية، بهدف الضغط على النظام السياسي القائم في الدولة.¹

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في الآثار المتعددة للهجرة غير النظامية، على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، نجملها في الآتي:

1. الآثار الأمنية

- يعد تهريب البشر خطرًا على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير النظاميين، ما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث قلاقل ونزاعات في الدول المستقلة.
- تساعد الهجرة غير النظامية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعة أمن الدول، كما قد تؤدي الهجرة غير النظامية إلى ظهور الأفكار المتطرفة.
- قد يستغل بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعة أمنها و استقرارها.
- الترويج لأفكار منافية للأداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.
- صعوبة الاستدلال أحياناً على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين.

(16) محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، (المجلد 1، العدد 3)، (سبتمبر 2018) ص 129

- العمالة غير النظامية تزيد من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات.
- تكبد الهجرة غير النظامية الدولة أعباء مادية لملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين.

2. الآثار الاقتصادية والتنموية

- الإخلال باليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.
- الضغط على المرافق العامة و الخدمات الأساسية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- تزايد جرائم غسل الأموال.

3. الآثار الاجتماعية والصحية

- العمالة غير النظامية قد تكون مصدرًا لنشر الأوبئة والأمراض، مثل الأيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي. إضافة إلى أن المهاجرين غير النظاميين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي.
- ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتدهور صحة البيئة وتنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة... الخ.
- دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.

- وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق الجنسية (فئة اليدون).
- مشكلات الهوية الثقافية و تراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.¹

المبحث الثالث: أبرز النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية

هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد، علم الاجتماع أو الجغرافيا.

المطلب الأول: النظرية النيوكلاسيكية

تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه W.A.Lewis أين حاول أن يجد تفسيراً للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، و قد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.²

ففي التحليل النيوكلاسيكية الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثماراً قادراً على إحداث فائض صافٍ إيجابي

¹ عثمان الحسن محمد نور و آخرون، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث للنشر و التوزيع، 2008)، ص ص 88-89

² عياد محمد سمير، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، (العدد 3، ماي 2008)، ص. 3.

يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل و الدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب و طرح نفقات النقل والتنقل.

المطلب الثاني: نظرية التبعية

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم و التكوين. وقد استطاع بورتس A. Portes عام 1981 و ساسن S.Sassen عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فكتافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط و اختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.¹

المطلب الثالث: النظرية الاجتماعية

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو تطورا في أوروبا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفرد المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل

¹ - عياد محمد سمير، العالم الاستراتيجي، مرجع سابق

التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظري وإمبريقي معتم بدراسة ووصف الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر.

إذن تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعية مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكفاح التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان ونقابات عمالية تساعد المهاجرين في استقبال.

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أعمال كل من ماسي L.D.MASSEY بورديو P. BOURDIEU و غرانوتي¹ B.G

المطلب الرابع: نظرية الأمانة (مرسنة كوبنهاغن)

أولاً: مفهوم الأمانة:

تعتبر الأمانة SECURITIZATION من المفاهيم الأساسية المتداولة بكثرة في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما جعل بعض المختصين يعتبرها نظرية مهيمنة - MAINSTREAM في الدراسات الأمنية، ويرجع الفضل بشكل عام في بناء مفهوم و نظرية الأمانة إلى مدرسة كوبنهاغن - COPENHAGEN للدراسات الأمنية و بشكل خاص إلى الأستاذين أوليوفير - OLEWÆVER و باري بوزان - BARRY BUZAN، فقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثيراً بالغاً على الدراسات الأمنية حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساساً في التصور الواقعي المرتكز

¹ - عياد محمد سمير، سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة، (الجزائر: دار الروافد الثقافية- ناشرون، ط1، 2014)، ص ص 389-391

على أمن الدولة و الذي يتحقق بالقوة العسكرية ، و لكن مع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة لمتعد القوة العسكرية وحدها تكفي.

ثانيا: جذور النظرية:

تعود أصول نظرية الأمانة إلى العمل الذي قدمه أولي ويفر OLEWEAVER في نهاية ثمانينات القرن المنصرم حول الأبعاد الخطابية للأمن، والذي قام بتطويره لاحقا بالإشتراك مع باري بوزان BARRY BUZAN وباقي فريق معهد كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وتظهر النظرية على أنها توليف بين النظرية البنائية وبين الواقعية الكلاسيكية وقد تم تداول هذا المصطلح من خلال الدراسات البنائية في العلاقات الدولية.

تعريف الأمانة: SECURITIZATION

الأمانة كمصطلح متداول في العلاقات الدولية، يعني قيام الفاعلين في الدولة بعملية تحويل المواضيع إلى مسائل أمنية بمعنى آخر هي نسخة معقدة من التسييس تسمح

- عياد محمد سمير، سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة، (الجزائر: دار الروافد الثقافية-¹ ناشرون، ط1، 2014)، ص ص 389-391

باستخدام معاني استثنائية باسم الأمن.

والقضايا التي تؤمن لا تمثل بالضرورة قضايا أساسية لبقاء الدولة، بل ربما تمثل قضايا متعلقة بمشكلة وجودية تمس الأفراد.

___ والأمانة هي عملية موجهة لمفهوم الأمن، التي تقف على النقيض من المقاربات المادية للدراسات الأمنية.

وقد إرتكزت المقتربات الكلاسيكية للأمن على المعطيات المادية للتهديد وبما فيها توزيع القوة، القدرة العسكرية والقطبية.بينما تدرس الأمانة كيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية ثم إتخاذ هذا كذريعة لإستخدام التدابير الإستثنائية لحلها.

ولكي يكون فعل الأمانة أكثر نجاحاً، يجب أن يكون أكثر قبولا بين الجماهير، بغض النظر إذا كان موضوع المشكلة تهديداً حقيقياً أم لا.

كما يقول تيري براسبينينبالزالك: "الأمانة هي ممارسة تحكمها القواعد نجاحها لا يعني بالضرورة اعتمادها على وجود تهديد حقيقي، بل بالقدرة الإستطراذية لمنح دفعة تقدم الجانب العام للقضية"، حيث يقول بوزان "الأمانة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة عندما يتقبلها الجمهور".

والجمهور قد يأخذ عدة أشكال منها: التقني، البيروقراطي، العام، وصناع السياسات والعديد من الجماهير المختلفة التي تؤدي وظائف مختلفة من خلال تقبلهم للأمانة.

ويرى وييفر الذي يعتبر من رواد مدرسة كوبنهاغن أن هذا المفهوم أخذ من الأنظمة المصرفية وحول إلى العلاقات الدولية، ونقطة البداية في الأمانة هي نظرية "الفعل الخطابى" وتدرس الأمانة من خلال تحليل الخطاب لتقديم شئ ما كتهديد وجودي، حيث يقول بوزان: "الأمانة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة عندما يتقبلها الجمهور".

ثالثاً: عناصر عملية الأمانة :

لعلمية الأمانة أربع عناصر تقوم عليها:

- 1- الفاعل/ العنصر المؤمن: هو ذلك الكيان الذي يصنع الفعل أو الحركة المؤمنة.
- 2- التهديد الوجودي: هو الموضوع المعرف على أنه يمثل ضرراً محتملاً.
- 3- الموضوع المرجع: هو الموضوع أو الفكرة المعرضة للتهديد والذي يحتاج إلى حماية.
- 4- الجمهور: وهو هدف الخطاب/ الفعل المؤمن والذي يجب إقناعه بخطورة قضية ما. وتقبلها على أنها تهديد أمني.

أمانة موضوع معين لا يعني بالضرورة أنه يهدد جوهر بقاء الدولة المعنية ولكن يعني أن شخصاً ما قد نجح في جعل موضوع ما مشكلة وجودية؛ مثال على عناصر عملية الأمانة: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 علت أصوات منادية بدحض الإرهاب خاصة من داخل

الولايات المتحدة، فكان الفاعل المؤمن هم صانعي السياسة في الولايات المتحدة، التهديد الوجودي هو الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (في العراق مثلاً)، أما الموضوع المرجع فهو أمن أمريكا القومي، الجمهور: الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي. وقد إتخذت أمريكا ذلك ذريعة لإجتياح العراق .

رابعاً: قطاعات الأمانة:

للأمانة خمسة قطاعات :

في كتاب " الأمن: إطار جديد للتحليل" باري بوزان وأولي ويفر وجاب دي وايلد حددوا خمس قطاعات للأمن وهي :

1- الأمن العسكري: يعني قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/ أو ردع أي عدوان عسكري كما يعبر الأمن العسكري عن قدرة الدولة القومية على تنفيذ خياراتها السياسية باستخدام القوة العسكرية، ويعتبر مصطلح "الأمن العسكري" مرادفاً لمصطلح "الأمن" في كثير من إستخداماته، إذ أن أحد تعريفات الأمن الواردة في قاموس العسكرية والمصطلحات المتعلقة بها تشير إلى أنه: " حالة تنتج عن وضع التدابير الوقائية التي تضمن حالة من الأمان ضد الأعمال أو التأثيرات العدائية والحفاظ عليها "

2- القطاع السياسي: هو الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي، تهتم بما

إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية

3- الأمن الاقتصادي: هو شرط الحصول على دخل ثابت أو مصادر أخرى لتأمين

المستوى الأدنى من الحياة.

4- الأمن المجتمعي: هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية التي تشير

إلى قدرة المجتمع على الإستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة

والتهديدات المحتملة والفعالية.

5- الأمن البيئي: يدرس الأمن البيئي التهديدات التي تشكلها الأحداث والإتجاهات

البيئية للأفراد والمجتمعات أو الدول، وقد تركز على تأثير الصراع البشري

الفصل الأول ----- الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

والعلاقات الدولية على البيئة أو على كيفية تعامل المشاكل البيئية مع حدود
الدولة.¹

¹ضحى هوام، نظرية الأمننة الموسوعة السياسية، متاح على الرابط <https://2u.pw/lltAf> بالتاريخ:

2022/10/20

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى التعريف بالهجرة غير النظامية و تمييزها عن المفاهيم المشابهة لها اضافة الى ذلك طرحنا بعض الاسباب التي تؤدي بحياة العديد من الافراد الى المخاطر قصد الوصول الى بر الامان لتحقيق الرفاهية و العيش بكرامة و حسب ما تطرقنا اليه في هذا الفصل تعود اسباب هذه الظاهرة الامنية الجديدة الى انعدام التنمية في دول الجنوب و تفشي ظاهرة البطالة التي عادة ما تكون السبب الرئيسي في هجرة الافراد اضافة الى دوافع اخرى كتدني نصيب الفرد من الدخل اضافة الى الحروب الاهلية و عدم الاستقرار السياسي العنف الاجتماعي الى اخر ذلك.

الفصل الثاني:

سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية

أمضى الإتحاد الأوروبي سنوات عديدة في بناء سياسة موحدة خاصة باللجوء والهجرة إلى أراضيه، وقد جاءت هذه السياسة لضمان حماية حقوق اللاجئين وفق القانون الدولي التي التزمت به الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وقد ضاعت دول الإتحاد سياسات عامة تحدد إجراءات اللجوء والمعايير على دول الإتحاد تطبيقها، مع ذلك هناك بعض الدول لم تطبق هذه المعايير بالشكل الصحيح وتم تجاوز السياسة الأوروبية العامة، لظروف داخلية لهذا البلد أو ذاك، مثل الدول المستقلة في البداية منها "هنغاريا" أو ما يعرف بدول الجنوب الأوروبي (اليونان، إيطاليا)، قامت هذه الدول بمراقبة حدودها ونصب الجدران العازلة (سياج) لمنع تدفق المهاجرين رغم وضوح المعايير التي تنص على السياسة الأوروبية العامة من ضرورة استيعاب اللاجئين و المهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية.

المبحث الأول: الآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير النظامية

لا شك أن مجموعة التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية للمتوسط التي أصبح أقل استقرارا بسبب أحداث الثورات العربية عام 2011، فالحرب الأهلية في سورية، وكذا النزاع والانفلات الأمني في ليبيا وتصاعد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا، وأمتداده نحو أوروبا، كلها عوامل خلفت تداعيات في مختلف أنحاء المنطقة وأسهمت في زيادة التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وجيرانه على حد سواء، الأمر الذي فاقم حركات الهجرة غير الشرعية و تدفق اللاجئين والتهديدات الأمنية. على خلفية هذه المعطيات تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار في 2011 بهدف وضع استراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية.

تهدف دول الإتحاد الأوروبي من خلال هذه المراجعات إلى إقامة منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك مع الشركاء في الضفة الجنوبية للمتوسط.

لا شك بأن حقائق أخرى أيضا تملأها معطيات الجوار الجغرافي على ضفتي المتوسط بآثرها على الدول الأوروبية، فمشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهاجس الحد منها ضرورة ملحة تضع دول الإتحاد الأوروبي أمام إيجاد حلول لبعض الأزمات التي منها تلك الدول، لاسيما حالة الفوضى التي خلقتها الثورات في الشمال الأفريقي تقلل من احتمالات السيطرة على تدفق المهاجرين بشكل كبير.¹

المطلب الأول: الآليات السياسية لمواجهة الهجرة غير النظامية

أولاً: إطار اتفاقية شنغن

لقد قامت دول الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية، بإبرام اتفاقية شنغن عام "1985" والتي أصبحت سارية التنفيذ في عام "1995"، وهي الاتفاقية التي بموجبها، تتبادل دول الأعضاء الإتحاد، المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض، غير ما يسمى ب"نظام شنغن للمعلوماتي"، و الأصل في هذا النظام هو إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الإتحاد الأوروبي، ولكنه يمكن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات العضو عبر العالم بقاعدة بيانات، بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات، أن يحصل عليها من سفارة دولة أخرى، وقد ساعد نظام شنغن المعلوماتي، فعلا على الحد من دخول

⁻¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، (المجلد 1، العدد3)، (سبتمبر 2018) ص 129.

المهاجرين غير النظاميين، الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد، التي رفضت طلبهم بالسفر إليها من قبل، وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر لدولة أخرى للسياحة، ثم السفر منها إلى دولة المقصد.¹

ثانياً: إطار مجموعة دول غرب المتوسط (5+5)

اتخذت آلية 5+5 لدول غرب المتوسط (دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي) في اجتماعها بتونس عام 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص، التي تلخصت في الآتي:

1. تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير النظامية.
2. تدعيم وإضفاء فاعلية أكبر على التعاون من أجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير النظامية في البلدان المرسلة ودول العبور وبلدان الاستقبال من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة، التي انحصرت في :

أ. تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بالأشخاص. والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.

ب. تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين وتجهيز وسائل المراقبة لحدود دول جنوب الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط.

3. تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

¹ بن يحي عتيقة، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، (المجلد 03، العدد 02)، ص 466.

4. تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهادفة إلى منع و قمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.
5. تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والأمنية لدول الضفة الغربية للبحر المتوسط في مجال الوقاية والمقاومة المشتركة ضد الشبكات المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية والإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال.¹

ثانيا: إطار الاتفاقيات التعاونية الثنائية الأطراف

لقد اعتمدت دول الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية والحد منها، على مجموعة من الآليات نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

1. الاتفاقية الإيطالية-الجزائرية:

بموجب هذه الاتفاقية، تم ترحيل المهاجرين غير النظاميين الجزائريين من طرف السلطات الإيطالية و بالتعاون مع الحكومة الجزائرية، و بناءا على هذه الاتفاقية تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص.

¹ عثمان الحسن محمد نور وآخرون، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث (2008)، ص ص 88، 89

2. الاتفاقية الإسبانية-المغربية:

لقد وقعت إسبانيا مع المغرب اتفاقية، تنص على استقبال المغرب للمهاجرين القادمين من أراضيها، وتعد هذه الاتفاقية نموذجا للاتفاقيات الناجمة في مجال الهجرة غير النظامية في حوض البحر المتوسط، فبموجبها، تم السماح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي بالدخول إلى اسبانيا، على أن لا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر.

3. الاتفاقية الإسبانية-الموريتانية:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين الدولتين، لمواجهة مشكلة سفينة عالقة، كانت تقل عددا من المهاجرين غير النظاميين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا، وبموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل أولئك المهاجرين إلى دولتهم، والتزمت اسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لإسعاف المصابين منهم.

4. الاتفاقية الإيطالية-التونسية:

أبرمت كل من تونس وإيطاليا عام 2011، اتفاقية ثنائية بشأن معالجة ملف الهجرة غير النظامية، وذلك من خلال تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية للدولتين.¹

المطلب الثاني: الآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير النظامية

أولا: الآليات الأمنية في إطار الشراكة الأورو متوسطية:

¹ بن يحي عتيقة، مرجع سابق، ص ص 467 ، 468

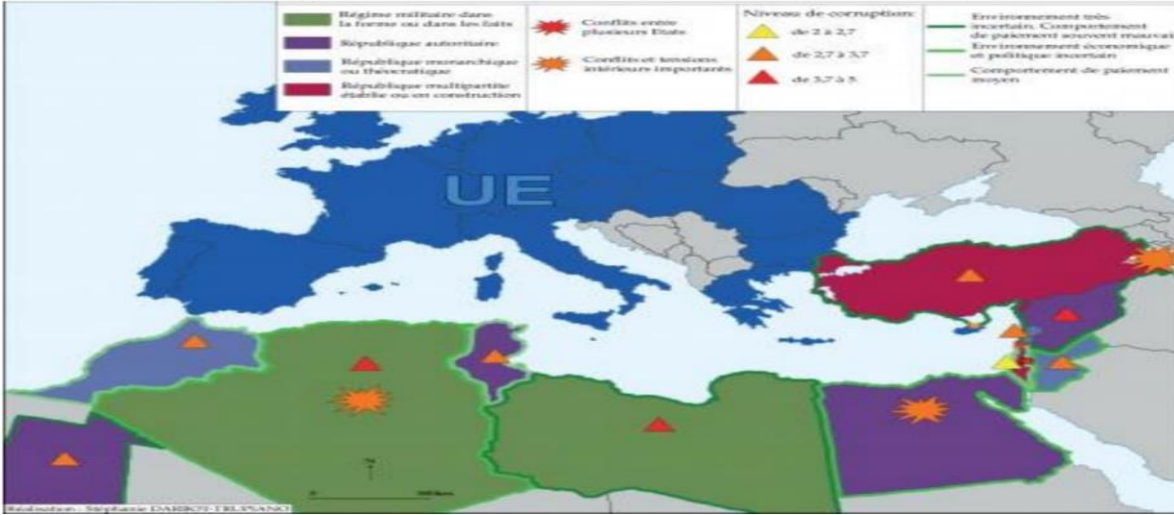
تعد الشراكة في المجال الأمني نمن أهم الأبعاد التي يسعى الأطراف إلى تجسيدها، خاصة بالنسبة للدول الأوروبية، حيث تغيرت العقيدة الأمنية لكل دول الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر لمواجهة التعقيد الأمني الذي بات يهدد المنطقة، وتعتبر "الهجرة النظامية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة والمخدرات" من أعقد هذه التحديات.

عموما من أهم الأهداف السياسية والأمنية للشراكة الأوروبيةمتوسطة مايلي:

- تعليق الأزمات والصراعات وحلها دبلوماسيا- الدبلوماسية الوقائية.
- الدفاع عن حقوق الإنسان والدفع لتبني مفاهيم الديمقراطية الأنظمة السياسية.
- المشاركة في مكافحة الإرهاب .
- إعادة بناء الثقة بين الدول الأطراف.
- إقامة حوار دائم حول القضايا الأمنية و السياسية.
- مكافحة الهجرة والجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات من جميع جوانبها.
- تعزيز الظروف التي تسمح بقيام علاقات حسن الجوار ودعم العمليات التي تهدف لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي و دون الإقليمي.
- البحث في تدابير الثقة والأمن التي ينبغي اتخاذها في تجسيد" منطقة السلام والاستقرار في منطقة المتوسط"، بما في ذلك إمكانية تنفيذ الميثاق الأوروبيمتوسطي

الشكل رقم 01 :

تأثير الأوضاع السياسية على المشاركة في حوض المتوسط.



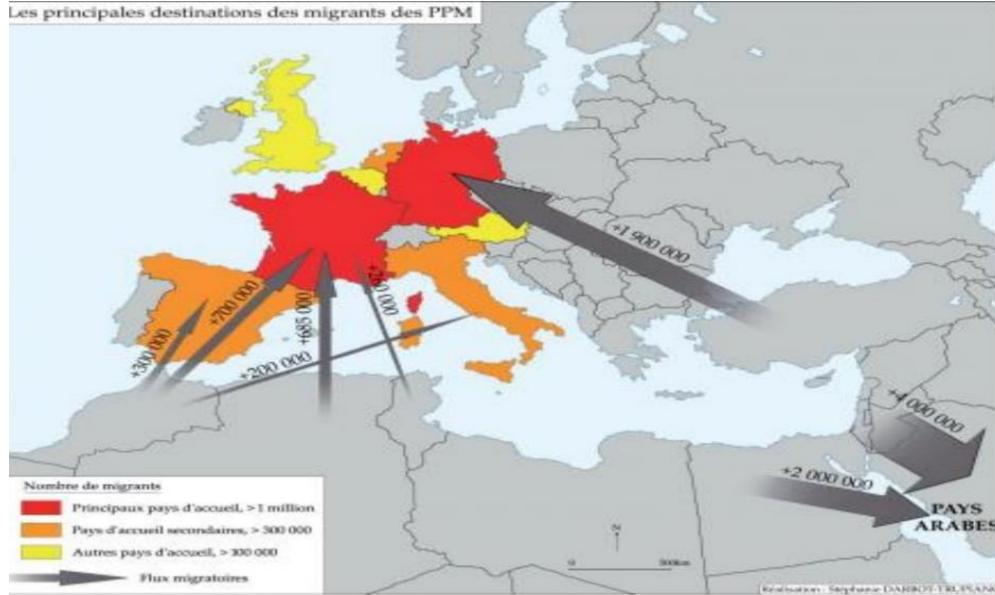
<https://ar.wikipedia.org> المصدر:

في هذا الإطار فقد أكد مسار برشلونة على ضرورة تعزيز الطابع الديمقراطي للأنظمة في الحوض المتوسط (شرق أوروبا وجنوبها)، وقد حدد مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا (CSCE) على ضرورة التوجه نحو ديمقراطية كلية للأنظمة السياسية وتبني اقتصاد السوق.

أما بالنسبة لظاهرة الهجرة غير النظامية فيمكن التوضيح لمستويات تعقد الظاهرة ومصادرها والدول المنتجة للظاهرة ومسارات الهجرة من دول الجنوب وأيضا النسب بها، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02):

المسارات الرئيسية للهجرة غير النظامية نحو دول الإتحاد الأوروبي



المصدر: <https://ar.wikipedia.org>

تعتبر الظاهرة مصدرا حيويا لعدم الاستقرار في حوض المتوسط، وهي من أهم الأسباب حسب الخبراء الأوروبيين في تعطيل تحقيق الشراكة الأورومتوسطية.¹

ثانيا: الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود Frontex

تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير النظامية إلى معضلة أمنية في أوروبا، فقد تم إنشاء هذه الوكالة في 27 أكتوبر 2004 بهدف رئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية، و ذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير النظاميين وتوسع الإتحاد الأوروبي والربط

¹ هشام عبد الكريم و آخرون، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد7، جويلية 2014)، ص ص 150- 152.

المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001. وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسمياً في أكتوبر 2005، وأسست مركزها في "وارسو"، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها أعضاء.¹

كما أن من بين الوسائل التي سخرت لها امتلاك ستة و عشرون طائرة مروحية، واثنان وعشرون طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر باخرة، بالإضافة إلى أربع مائة وستة وسبعون شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة و الكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب، ومن أهم مهام المنظمة تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي يهدف إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها، وإبرام اتفاقيات أمنية مع تلك الدول بغرض وقف حركة المهاجرين غير النظاميين و دوريات بحرية للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل.²

تقوم سياسة إحكام الرقابة على الحدود على جملة من الإجراءات التي تسعى للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين، من خلال اعتماد التالي:

1. إحكام الرقابة على الحدود للحيلولة دون عمليات التسلل مع مراعاة حسن معاملة الجميع، واستخدام أحدث المعدات التقنية المتطورة في إجراءات الرقابة.
2. دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى تشديد الرقابة على الحدود بتكثيف الحراسات والدوريات واستخدام أسرع وأحدث وسائل الانتقال والاتصال، لمواجهة محاولات تسلل الأشخاص.

¹ - سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي (قراءة في أمنه الظاهرة)، مجلة العلوم السياسية، د.س.ن، ص 222 .

² - بن يحي عتيقة، مرجع سابق ، ص 467.

3. التأكيد على المسؤولين عن أمن الحدود و المواني في الدول الأعضاء بتشديد الرقابة على الحدود والمواني للحيلولة دون عمليات التسلل، واستخدام أحدث الأجهزة التقنية في إجراءات الرقابة.

4. دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى التشدد في مراقبة الشواطئ والحدود بما يكفل مكافحة عمليات التسلل والهجرة غير النظامية.

5. دعوة الدول الأعضاء إلى تزويد مراكزها الحدودية بالتقنيات الحديثة و أجهزة الاتصال المتطورة، بما يساعد في تدعيم التنسيق مع مراكز الحدود العربية المجاورة، وضبط عمليات التسلل والتهريب.

6. دعوة الدول الأعضاء التي تتعدد فيها الأجهزة والجهات المعنية بأمن المنافذ البرية والبحرية والجوية، وكذلك الأجهزة والمؤسسات المدنية والخدمية إلى إيجاد الآليات الكفيلة بإجراء التنسيق اللازم والمستمر بين هذه الأجهزة و الجهات والمؤسسات، بما يسهم في تعزيز أمن وسلامة تلك المنافذ.

7. دعوة الدول الأعضاء إلى ضرورة التنسيق بين حرس الحدود وأجهزة الجمارك والجوازات والشرطة، باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل والتهريب.

8. دعوة الدول الأعضاء إلى استخدام الوسائل الحديثة في التصدي لمحاولات التهريب والتسلل، ولا سيما مراقبة اليخوت السياحية والحاويات في المواني التجارية والشاحنات العابرة للدول والأقاليم، التي قد تستغل لتهريب الأسلحة والممنوعات، فضلا عن تسهيل إدخال أشخاص بشكل غير مشروع.¹

¹ عثمان الحسن، مرجع سابق ، ص ص 89-90.

ثالثا: تشكيل قوات الأوروفورس

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في مايو 1995، حيث قررت الدول الأربعة المطلة على حوض البحر المتوسط تشكيل هذه القوات، التي بدأت وظائفها فعليا عام 1997، وتتكون من قوة برية تعرف بي force euro وأخرى بحرية تسمى بي euro mar. Force، والقوتان يمكنهما التدخل برا و بحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة التي تتكون من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال واسبانيا، وتتمثل الوظيفة الرئيسة في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا. وعلى إثر تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك تبني الإتحاد الأوروبي لاحقا فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002، حيث وافقت الدول الخمسة عشر لأعضاء آنذاك على تشكيل هذه النوع من القوات، بغرض الحفاظ على الاستقرار و الأمن الأوروبي، وتعد محاولات منع الهجرة غير النظامية من أبرز الأهداف، إضافة إلى مكافحة الإرهاب و تهريب المخدرات.¹

رابعا: الاتفاقيات الأمنية والمتعددة الأطراف

كان إبرام اتفاقيات شراكة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وبين الدول المصدرة للهجرة غير النظامية، خاصة دول جنوب المتوسط، إحدى الدعامات الرئيسية لخلق علاقات تعاقدية بما يمكن الإتحاد الحد من هذه الظاهرة.

¹ سفيان بوسنان، مرجع سابق ، ص ص 221، 222

ففي هذا الصدد يمكن إدراج اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عرفت بمسار برشلونة 1995، كون معظم مشروعات الشراكة بين هذه الأطراف ركزت على منع المهاجرين غير النظاميين بالقوة من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو عن طريق الترحيل، كما سعت هذه الجهود إلى دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة والثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي اللوجستي لحكومات شمال إفريقيا، وكذلك اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة و تعقب المهريين و المهاجرين أنفسهم.

لعل خير مثال على هذا النوع من الاتفاقيات نجد الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2005، فبموجبها نظمت كل من الدولتين دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة، حيث تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير النظاميين سواء في المياه الليبية أو الدولية. كما تم إبرام عقد اتفاقية جزائرية ايطالية، تم على إثرها ترحيل المهاجرين الجزائريين غير النظاميين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري.¹

توجد اتفاقية مغربية اسبانية التي تعد نموذجا ناجحا في الاتفاقيات ذات العلاقة بمكافحة الهجرة غير النظامية، فبموجب هذه الاتفاقية تم السماح ل 2000 عامل موسمي من المغرب ولا تزيد مدة العمل تسعة أشهر، وبفضل الملتمسون من اللذين سبق لهم الشغل في اسبانيا، كما أبرمت اتفاقية بين ايطاليا ومصر عام 2002، قام على إثرها

¹ سفيان بوسنان، مرجع سابق ، ص ص 223، 224.

الجانب الايطالي بتحمل كافة تكاليف توقيف وترحيل آلاف المهاجرين المصريين غير النظاميين إلى دولتهم.¹

خامسا: الشرطة الأوروبية (بور وبول)

تمثل منظمة الشرطة الأوروبية، المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات والإرهاب والإجرام الدولي والسرقة وغسل الأموال وغيرها. وفي مجال مكافحة الهجرة غير النظامية تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الإتحاد ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو إعمالا لمبدأ السيادة.²

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية لمواجهة الهجرة غير النظامية

أولا: الآلية الاقتصادية المنضوية تحت الشراكة الأوروبيةمتوسطة

تتبين الأهداف في البعد الاقتصادي للشراكة الأوروبيةمتوسطة من خلال ما نص عليها البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، الذي أكد على كون الهدف الرئيسي لهذا البعد هو

¹- مرجع نفسه

²- حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة، (مصر: د.دن، د.س.ن)، ص 14

تحقيق منطقة تبادل حر zone de libre- échange من أجل الدفع بالتعاون الاقتصادي pour la coopération économique مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة لكل الأطراف، كون أي استقرار سياسي وأمني و اجتماعي مرتبط بدرجة كبيرة بالجوانب الاقتصادية.

لكن التقرير الصادر عن مجموعة العمل " المتوسط: الاقتصاد و الهجرة" الذي ترأسه Rémy Leveau سنة 2000، وضع بعض الأسئلة عن النتائج المحتملة عن تحقيق التقارب الاقتصادي في المتوسط، وقد خلص التقرير إلى وجود بعض الاختلافات الجوهرية التي لا تسمح من الناحية العملية بتجسيد هذه الأهداف التي تم وضعها في مؤتمر برشلونة، خاصة فيما يتعلق بمستوى الليونة والانفتاح التي بلغتها الاقتصاديات في دول الجنوب.

قد تم الاعتماد في برنامج " ميدا 1 " الذي تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي في صيف 1996، التمويل كإلية لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي:

- مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية.

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

- دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود.

فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم مجموعة من التسهيلات من أهمها:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كلياً بعد السنة الأولى.

- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ماعدا بعض المنتجات.

الفصل الثاني ----- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية

- تخفيض التعريف على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

تتمحور أبرز النشاطات التي تمويلها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي حول تصحيح البني الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال الصحة و التعليم و البيئة (والثقافة...)، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحويلات الاقتصادية، إضافة لإلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين.

كما وصل المبلغ المخصص لبرنامج " ميدا2" إلى 5.350 مليارات يورو للفترة بين عامي 2000 و 2005، يضاف إليها 7 مليارات يورو من البنك الأوروبي للاستثمار كفروض، حيث تقرر أن توجه لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط.

تخدم الشراكة التوجيهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي، وتدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفه في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى.

في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو-متوسطة هو التحكم في كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي في المنطقة، و من هنا يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري، فهو يهدف من خلال هذه الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، وتهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة و كذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها.

يبقى البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد التي يركز عليها الباحثون الآن كمقاربة يمكن أن يتحقق من خلالها مفهوم الشراكة و التكامل، و قد حدد Bella Balassa عدة مستويات للاندماج والتعاون الاقتصادي تعتبر كلها عوامل منطقية مساعدة على تجاوز الاختلافات ومنطق الهيمنة الذي من الممكن أن يحكم مسارات هذا التعاون بين الدول في المتوسط.¹

ثانيا: الآلية الاقتصادية المنضوية تحت سياسة الجوار الأوروبي

حاولت دول الإتحاد الأوروبي توظيف مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها في علاقات الشراكة التي جمعتها والدول المجاورة لها، حيث عرفت هذه العلاقات بمسمى: "سياسة الجوار الأوروبي"، المنبثقة من الفكرة المطروحة خلال اجتماع المجلس الأوروبي ب"كوبنهاجن" في شهر ديسمبر 2002، مفادها أنه على الإتحاد الأوروبي اغتنام الفرصة التي أتاحتها التوسع، من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، ليتم تأسيسها بوصفها سياسة للإتحاد الأوروبي عام 2004، عاكسة لهدف تجنب وضع خطوط تقسيم جديد في أوروبا بعد توسع الإتحاد والنهوض بالاستقرار والازدهار داخل الحدود الجديدة للإتحاد و ما وراءها.

فالبلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الإتحاد الأوروبي، حيث تستند إلى مصطلح هام هو "الشراكة": باعتباره موضوعا هاما في الفكرين الاقتصادي و السياسي.

¹ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 152-154.

الفصل الثاني ----- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية

ومنه يقوم الإتحاد الأوروبي بالتفاوض مع البلدان المعنية في سياسة الجوار الأوروبية على وضع خطط عمل محددة مع كل بلد، من خلال وضع خطط تحدد الأهداف السياسية و الإستراتيجية العامة، المتضمنة مجموعة من الأولويات الهادفة إلى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة: منها تفعيل الديمقراطية، إقرار سيادة القانون، حقوق الإنسان بمختلف أصنافها ...الخ.

تعالج سياسة الجوار الأوروبي مجموعة من القضايا الجوهرية، وسيتم التركيز على أهمها فيما يلي:

ترقية التنمية السوسيو - اقتصادية:

ذلك في المناطق على كلا الجانبين في الحدود المشتركة، إضافة إلى التنمية الإقليمية المتكاملة والمستدامة في المناطق الحدودية أساسية في المساعدة على ترقية الازدهار والأمن والاستقرار على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهو الهدف المفتاحي لسياسة الجوار الأوروبي هو معالجة التحديات المشتركة في مجالات (البيئة، الصحة العامة، الجريمة المنظمة)، وذلك من خلال العمل سويا من أجل معالجة التحديات المشتركة.

تأمين وضمان حدود آمنة بين دول الضفتين:

مازلت حدود الإتحاد الأوروبي الخارجية تواجه تحديات فيما يتعلق بكيفية البنية التحتية الأساسية للحدود والإجراءات المتعلقة بإدارة عملياتها، فعبور الحدود بحاجة إلى أن يسهل حركة السلع والأفراد كي يسهم في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما وراء الحدود المتعاقبة (اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية).

الفصل الثاني ----- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية

تفعيل الاتصال الأوروبي بين المجتمع المدني في كلا الضفتين أو ما يسمى بترقية التفاعلات المحلية عبر الحدود، بالإضافة إلى المبادرات التي تم تنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي، ومن ذلك فإن برامج سياسة الجوار والشراكة الأوروبية والتعاون عبر الحدود تقدم فرصة لتقوية الاتصال بين المجتمعات المدنية على المستوى المحلي، والعمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك مجال الإعلام و بالمثل دعم الاتصال عبر الحدود بين جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، يمكن أيضا أن يسهم في ترقية الحكم المحلي والديمقراطية و يدعم الفهم المتبادل.

يمكن تلخيص أهم مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي فيما يلي:

- بناء علاقات تجارية و انفتاح السوق،
- تطبيق قواعد السوق الداخلية،
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة النظامية و بحركة الأشخاص العابرة للحدود،
- التعاون المكثف بغرض الوقاية و مكافحة الأخطار الإرهابية،
- تدخل الإتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات و تسيير الأزمات،
- ترقية حقوق الإنسان و التعاون الثقافي... الخ.

كما تهدف هذه السياسة إلى:

- إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقليل الفوارق في الازدهار،
- إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة مؤسسة على الاندماج الاقتصادي المتنامي، وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات،

- ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزته الدول الشريكة في الإصلاح السياسي والاقتصادي،
- يتمثل الهدف بعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه و بين دول الجوار.¹

المطلب الرابع: الآليات القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية

أولاً: اتفاقيات إعادة القسرية للمهاجرين

اتخذت اتفاقيات إعادة الرعايا الأجانب وتنتقل الأشخاص مظهرا مميزا في سياسة الإتحاد الأوروبي المنتهجة لمكافحة ظاهرة الهجرة السرية وحفظ النظام العام في أقاليمها، حيث اعتمدها كأسلوب للسيطرة على تدفقات المهاجرين غير النظاميين وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. ورغم كون دول الإتحاد تحاول منح الانطباع بأن استخدامها لهذه الاتفاقيات يندرج في إطار التعاون والتنسيق المستمر مع دول المصدر، فإن هذه الاتفاقيات ترتب التزامات على دول المصدر تقضي بقبول إعادة رعاياها المقيمين بصفة غير قانونية في دول المقصد رغم عدم امتلاكهم لوثائق هوية، شرط إمكانية التأكد من جنسيتهم من طرف مصالحها القنصلية.

ومع أن دول المصدر تبقى إرادتها سيدة في قبول الرعايا المعنيين بالترحيل إليها، إلا أنها لا تملك حق رفض أو الاعتراض على مبدأ الترحيل متى تمكنت الدول الطالبة للترحيل إثبات جنسية الرعايا المعنيين، وهذا تظهر حقيقة إبرام هذه الاتفاقيات في كونها

¹ - بن عمر عواج، الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (المجلد6، العدد2)، جويلية 2021، ص ص593،594.

مصممة خصيصا لتقييد حق الأفراد في حرية التنقل المكفول دوليا، حيث أنها الأداة النموذجية لإعادة المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى دولهم الأصلية، بما يتوافق مع مبدأ سيادة دول الوجهة أو المقصد في أعمال قوانينها لدخول وتنقل الأشخاص ومغادرتهم أقاليمها. وعلى هذا الأساس تكون مصلحة الدول الأوروبية في إبرام هذه الاتفاقيات أكبر من مصلحة دول المصدر التي تكتفي بالاستفادة من تأطير سبل عودة رعاياها إلى وطنهم، والسماح لهم بالعودة متى تأكدت من جنسيتهم حتى في حالة عدم امتلاكهم لوثائق تثبت ذلك، ولذلك فإن الاتفاقيات تخدم في النهاية إستراتيجية الدول الأوروبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية وتنظيم الإعادة القسرية للمهاجرين.

ثانيا: تشجيع عقد اتفاقيات إعادة الرعايا في إطار برامج الشراكة

كرس الإتحاد الأوروبي اتفاقيات إعادة الرعايا كأحد أهم آليات مكافحة الهجرة غير النظامية في سياسته المشتركة، إذ بات يطرحها كأهداف تعاقدية في إطار إقامة اتفاقيات الشراكة مع دول البحر المتوسط أو مع دول غرب آسيا وفق صيغة جديدة تعرف ب:" البرامج المشتركة للهجرة والحركة"(PCMM)، حيث يعرض الإتحاد الأوروبي على دول المصدر أو العبور تقديم مساعدات تنموية وتسهيل حصول رعاياها على تأشيرات الدخول في إطار الهجرة النظامية، مقابل التزامها بمنع تسلل المهاجرين وباستعادتهم حتى إن لم يكونوا من حملة جنسيتها لترحيلهم لاحقا لدولهم الأصلية.

مثال ذلك اتفاقية إعادة القبول المبرمة بين تركيا والإتحاد الأوروبي، الموقعة في ديسمبر 2013 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 18 مارس 2016، حيث تنص على إعادة جميع المهاجرين غير النظاميين في تركيا الذين دخلوا أراضيها ليعبر منها إلى

أوروبا، بحيث لا تلزم الاتفاقية تركيا باستعادة رعاياها فقط، بل كل المهاجرين الذين عبروا أراضيها اتجاه أوروبا، ليجري ترحيلهم في مرحلة ثانية إلى بلدانهم الأصلية.

يعد هذا الأمر من الأحكام الخطيرة في الاتفاقية، لكون غالبية المهاجرين الذين يعبرون تركيا إلى الدول الأوروبية من الأفغان والسوريين والعراقيين الفارين من الإضطهاد في دولهم الأصلية. ومن دون أدنى شك فإن اتفاقيات إعادة الرعايا والقبول تشكل خطراً على حقوق الإنسان عندما تعرض كوسيلة في إطار نفاذ سياسة إدارة الهجرة، ذلك تطرح إشكالا عميقا في كونها أداة شمولية لا تقيم تمييزا بين أوضاع الهجرة المختلفة.¹

بالنسبة للمهاجرين الذين يجدون أنفسهم في وضع غير قانوني في دول الوجهة كلاجئين والنازحين من النزاعات أو طالبي اللجوء السياسي مثلا، بحيث لا تترك فرصة للمهاجر غير النظامي لإثبات وضعه أو دراسة مسألة الترحيل حالة بحالة أو تمكنه من طلب الحماية الدولية الملائمة لوضعه القانوني. ناهيك عما تخلفه إجراءات تنفيذ هذه الاتفاقيات من انتهاك صريح و مباشر لمبدأ عدم الإعادة القسرية المقرر في نص المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين لعام 1951.

لقد أشار مقرر مجلس حقوق الإنسان لشؤون الهجرة السيد " فرنسوا كريبو" (François Crépeau) في تقريره المذكور إلى أثر اتفاقيات إعادة القبول " Les accords de réadmission" التي تعقدها دول الوجهة و منها الدول الأوروبية، على الوضع العام للمهاجرين و مدى احترام حقوقهم و حرياتهم الأساسية، حيث جاء في نص الفقرة 39 من التقرير: " تمثل اتفاقيات إعادة القبول مجال قلق خاص، حيث أن إطار

¹ أوكيل محمد أمين، عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، (المجلد 17، العدد1)، 2018، ص ص 33- 35

تنفيذ هذه الاتفاقيات ترتب عنه عمليات ترحيل و إعادة إلى بلدان المصدر وبلدان ثالثة لا يسود فيها القانون و تملك نظم لجوء سيئة¹.

المبحث الثاني: الاستعانة الأوروبية بالأطر الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية

المطلب الأول: الأطر القانونية الدولية لظاهرة الهجرة غير النظامية

لقد وقعت الدول المتقدمة مجموعة من الاتفاقيات و الموائيق الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية، ونظرا لأن الهجرة غير النظامية تتعدى حدود الدولة، بل قد يكون لها أطراف ثلاثة هي: الدولة المصدرة لهؤلاء النوع من المهاجرين والدولة المستقبلة لهم ودولة ثالثة هي دولة المرور حيث يمرون بها من الأولى للثانية، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة ومكافحتها لا يقتصر فقط على الإجراءات الوطنية بل يتطلب الأمر معالجة دولية تشاركه عن طريق المعاهدات والوثائق و الاتفاقيات الدولية، لا بد من الإشارة إلى أنه تنبتهت الاتفاقيات الدولية على حماية حقوق الإنسان المهاجر و احترام كرامته¹.

أولاً: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

صدر البروتوكول بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 10 كانون الثاني عام 2000 م، بين بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو(قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25

¹ - الشيشيني عزت، المعاهدات والصكوك والموائيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،

المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية "ندوة الهجرة الغير المشروعة"، 2012 ص141

الصادر في الدورة الخامسة والخمسون (تاريخ 2000/11/15)، إن الدول الأطراف الموقعة على البروتوكول، تعي بأن مكافحة هذا التهريب يتطلب نهجا دوليا شاملا، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى، ومنها تدابير اجتماعية-اقتصادية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما أن الأمر يتطلب تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر، واقتناعا منها بضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة، حيث أن أغراض البروتوكول هي منع و مكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين.

جاء في البروتوكول بأنه يقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير النظامي لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، و ذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، كما يقصد بتعبير "الدخول غير النظامي" عبور الحدود دون تفيد بالشروط اللازمة للدخول المنظوم إلى الدولة المستقبلة كما أن وثيقة السفر أو الهوية المزورة هي أي وثيقة سفر أو هوية تكون قد زورت أو حورت تحويرا ماديا من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخول قانونا بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما، أو تكون قد أصدرت بطريقة غير سليمة أو حصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه بأية طريقة غير نظامية أخرى، أو يستخدمها شخص غير صاحبها النظامي.

مما جاء في البروتوكول المذكور بأنه لا يصبح المهاجرين عرضة للملاحقة الجنائية، نظرا لكونهم هدفا للسلوك الجرمين و تعتمد كل دولة طرف ما يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم مجموعة من الأفعال في حال ارتكابها عمدا ومن أجل

الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى و منها تهريب المهاجرين، و القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين، بإعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة، وكذلك تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها، أو تمكين شخص، ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية، من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة².

كما أنه على كل دولة طرف اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير لتجريم الشروع في ارتكاب جرم من الأفعال المجرمة وفقا للبروتوكول، كما تجرم أي أفعال تعرض للخطر، أو يرجح أن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين، وعليها تجنب معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهنية، بما في ذلك لغرض استغلالهم، ولأي دولة طرف دولة طرف الحق باتخاذ تدابير ضد أي شخص يعد سلوكه جرما بمقتضى قانونها الداخلي.

كما نص على أنه تتعاون الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن، على منع وقمع تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وفقا لأحكام قانونا البحار الدولي، فيجوز للدولة الطرف التي تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي ترفع علمها أو تدعي أنها مسجلة لديها، أولا جنسية لها، أو تحمل في الواقع جنسية الدولة الطرف المعنية، مع أنها ترفع علما أجنبيا أو ترفض إظهار أي علم، ضالعة في تهريب مهاجرين عن طريق البحر، أن تطلب مساعدة دول أطراف أخرى لقمع استعمال السفينة في ذلك الغرض، وعلى الدول الأطراف التي يطلب إليها ذلك أن تبادر إلى تقديم تلك المساعدة بالقدر الممكن في حدود إمكانياتها، كما يجوز للدولة الطرف التي تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي تمارس حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي وترفع

² - مرجع نفسه ص 142

علم دولة طرف أخرى أو تحمل علامات تسجيل خاصة بتلك الدولة الطرف تعمل في تهريب المهاجرين عن طريق البحر، أن تبلغ دولة العلم بذلك وتطلب منها تأكيد التسجيل، وأن تطلب من دولة العلم، في حال تأكيد التسجيل، إننا باتخاذ التدابير المناسبة تجاه تلك السفينة، ويجوز لدولة العلم أن تأذن للدولة الطالبة بإجراءات منها اعتلاء السفينة وتفتيشها واتخاذ التدابير المناسبة إزاء السفينة وما تحمله على متنها من أشخاص وبضائع، حسبما تأذن به دولة العلم، إذا وجد دليل يثبت أن السفينة تعمل في تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

على الدولة الطرف أن تستجيب دون إبطاء لأي طلب يرد من دولة طرف أخرى لتقرير ما إذا كانت السفينة التي تدعي أنها مسجلة لديها أو ترفع علمها يحق لها ذلك، و أن تستجيب لأي طلب استئذان يقدم وفقا لأحكام البروتوكول.

كما يجوز لدولة العلم، أن تجعل إصدار الإذن الصادر عنها مرهونا بشروط تتفق عليها مع الدولة الطالبة، بما فيها الشروط المتعلقة بالمسؤولية و مدى ما سيتخذ من تدابير فعلية، ولا تتخذ الدولة الطرف أي تدابير إضافية دون إذن صريح من دولة العلم، باستثناء التدابير الضرورية لإزالة خطر وشيك على حياة الأشخاص أو التدابير المنبثقة من اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتصل بالموضوع، وتعين كل دولة طرف سلطة أو عند الضرورة، سلطات تتلقى طلبات المساعدة و طلبات تأكيد تسجيل السفينة أو حقها في رفع علمها، وطلبات الاستئذان باتخاذ التدابير المناسبة، وترد على تلك الطلبات، و تخطر جميع الدول الأطراف الأخرى بذلك التعيين، عن طريق الأمن العام، في غضون شهر واحد من تاريخ التعيين، و كذلك إذا توفرت للدولة الطرف أسباب وجيهة للاشتباه

في أن إحدى السفن ضالعة في تهريب المهاجرين عن طريق البحر، ولا تحمل أية جنسية أو ربما جعلت شبيهة، بسفينة ليس لها جنسية ، جاز لها أن تعتلي تلك السفينة و تفتيشها، وإذا عثر على دليل يؤكد الاشتباه، تتخذ الدولة الطرف التدابير المناسبة وفقا للقانونين الداخلي و الدولي ذوي الصلة.

كما نص البروتوكول على أنه عندما تتخذ إحدى الدول الأطراف تدابير ضد سفينة ما، تحرص تلك الدولة الطرف على أن تكفل سلامة الأشخاص الموجودين على متنها ومعاملتهم معاملة إنسانية، كما تأخذ بعين الاعتبار الواجب ضرورة عدم تعريض أمن السفينة أو حمولتها للخطر، وضرورة عدم تعريض أمن السفينة أو حمولتها للخطر، وضرورة عدم المساس بالمصالح التجارية أو القانونية لدولة العلم أو أي أخرى ذات مصلحة، كما تكفل، في حدود الإمكانيات المتاحة، أن يكون أي تدبير يتخذ بشأن السفينة سليما من الناحية البيئية.

وعليه فإنه عندما يثبت أن أسباب التدابير المتخذة قائمة على غير أساس، تعوض السفينة عن أي خسارة أو ضرر قد يكون لحق بها، شريطة ألا تكون السفينة قد ارتكبت أي فعل يسوع التدابير المتخذة، كما أنه في أي تدبير يتخذ أو يعتمد أو ينفذ يولى الاعتبار الواجب لضرورة عدم الإخلال أو المساس بحقوق الدول المشاطئة و التزاماتها وممارساتها لولايتها القضائية وفقا لقانون البحار الدولي، أو بصلاحيه دولة العلم في ممارسة الولاية القضائية و السيطرة في الشؤون الإدارية و التقنية و الاجتماعية المتعلقة بالسفينة، ولا يجوز اتخاذ أي تدبير في البحر عملا بإحكام البروتوكول إلا من جانب سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة و يسهل معرفة أنها في خدمة حكومية و أنها مخولة بذلك.

كما نص البروتوكول على أن تحرص الدول الأطراف، وبخاصة تلك التي لها حدود مشتركة أو التي تقع على الدروب التي يهرب عبرها المهاجرون، على أن تتبادل فيما بينها، وفقا لنظمها القانونية والإدارية الداخلية، أي معلومات ذات صلة بأمور مثل نقاط الانطلاق والقصود، وكذلك الدروب والناقلين ووسائل النقل، المعروف أو المشتبه في أنها تستخدم من جانب جماعة إجرامية منظمة ضالعة في الهجرة الغير شرعية، وكذلك تبادل المعلومات حول هوية و أساليب عمل التنظيمات أو الجماعات الإجرامية المنظمة المعروف أو المشتبه في أنها ضالعة في التهريب، وتبادل المعلومات حول صحة وثائق السفر الصادرة عن الدولة الطرف وسلاماتها من حيث الشكل، وكذلك سرقة نماذج وثائق سفر أو هوية أو ما يتصل بذلك من إساءة استعمالها، وتبادل المعلومات حول وسائل وأساليب إخفاء الأشخاص ونقلهم، وتحويل وثائق السفر أو الهوية المستعملة أو استنساخها أو حيازتها بصورة غير نظامية، أو غير ذلك من أشكال إساءة استعمالها، وسبيل كشف تلك الوسائل و الأساليب، وكذلك أيضا تبادل الخيرات التشريعية والممارسات والتدابير الرامية إلى منع تهريب الأشخاص ومكافحته كما أنه من الضروري تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية المفيدة لأجهزة إنفاذ القانون، بغية تعزيز قدرة بعضها البعض على منع التهريب وكشفه والتحري عنه و ملاحقة المتطورين فيه.

ثانيا: قرارات المنظمة الدولية للهجرة.

تم تأسيسها عام 2001، ومن أهم أنشطتها يتمثل في مجالات متعددة أهمها: متابعة تحركات المهاجرين، ومساعدة العائدين، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، والحملات

الإعلامية، و مكافحة عمليات الاتجار بالمهاجرين، والخدمات الطبية، كذلك فلمنظمة العمل الدولية دور بالدفاع عن العمل ومصالحهم و تنظيم شروط العمل الذي لم يكن يتم بمعزل عن اهتمامها بفئة من العمال المهاجرين تعرضا للاستغلال والتمييز .

لهذا وجهت المنظمة عنايتها نحو وضع قواعد تحمي العمال المهاجرين وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لعام 1949. وعلى العموم فقد احتلت هذه الاتفاقية أهمية واضحة في تنظيم اليد العاملة الأجنبية، وتبيان الحقوق والواجبات لصالحها.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهـم.

نصت هذه الاتفاقية الدولية على حماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهـم، واحترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم. كما نصت الاتفاقية على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لتناول معاملة المهاجرين الحائزين على الوثائق الرسمية والمهاجرين غير الحائزين لها على السواء.

أكدت جميع الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية الهادفة الصادرة عن منظمة العمل الدولية الهادفة إلى حماية حقوق المهاجرين وعدم التمييز والمساواة بينهم. وقد ركزت اتفاقيات المنظمة على العامل المهاجر الشرعي و تستثني أفراد أسر العمال المهاجرين بشكل غير نظامي.

أولاً: بروتوكول حقوق الفرد المهاجر

اعتمدت منظمة الأمم المتحدة في الجلسة الثانية والعشرين لعام 2008، ميثاقاً يختص بحقوق الإنسان المهاجر. وقد احتوى هذا الميثاق على الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشدد هذا البروتوكول على مظاهر و أعمال العنصرية والتمييز العنصري، و يحث الدول على تطبيق القوانين القائمة عند حدوث أفعال أو مظاهر أو استخدام عبارات ضد المهاجرين تدل على كره الأجانب أو التعصب ضد المهاجرين، و يؤكد على الطلب من الدول إن تقوم على نحو فعال بتعزيز و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية لجميع المهاجرين، و لا سيما حقوق النساء و الأطفال.¹

¹ - محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 141 - 147

خلاصة الفصل

لقد توصلنا في هذا الفصل الى مجموعة من الوسائل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الامنية التي تتجلى في ووضوح الصادرات الاقليمية كالاتجاه من اجل التوسط و العمل باتفاقيات اضافة الى ذلك وضع بعض الاجراءات الامنية بإنشائها لمجموعة من الفرق التي تحمي الحدود من اي اختراق غير نظامي لها و هذا يتجلى في دور الشرطة الالمانية للحدود اوربول وكدا فرونتكس الى اخر ذلك.... اضافة الى الاجراءات القانونية . و رغم كل هذه الاليات و السياسات الرامية الى احتواء وصد لظاهرة الهجرة غير النظامية الا انه لم تتوصل اروبا الى التحكم المطلق في حدودها و هذا لما تشير اليه الارقام المزايمة لعدة المهاجرين غير النظاميين الى الدول الاوروبية .

الفصل الثالث:

ألمانيا و الهجرة غير النظامية

تمثل إدارة شؤون المهاجرين أحد القضايا الرئيسية في أي دولة، ومنها ألمانيا التي تعمل على إدماج المهاجرين في المجتمع الألماني وفق خصوصيات هذا المجتمع، فقد عرفت ألمانيا على مدى عقود من الزمن على أنها بلد (غير هجرة) بسبب السياسات التقييدية التي كانت تتبعها في إدارة الهجرة، لتعرف انفتاحا على الهجرة مع بداية الألفية من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات بدءا من تغيير في قانون الجنسية والبطاقة الخضراء.

هذا الأمر يجعل ألمانيا في الريادة مقارنة بباقي الدول الأوروبية بما فيها فرنسا التي تكون معها الثنائي القيادي للقاطرة الاتحادية، إذ أن فرنسا لا تزال في أمس الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في قضية التعامل مع المهاجرين مهما كانت مشاربهم وأنواعهم النظاميين منهم والغير نظاميين ومن هنا إرتأينا أن تكون دراستنا للحالة الألمانية مقرونة بجارتها فرنسا لأجل إجراء بعض المقارنات الجديرة بالتمعن والتحليل.

المبحث الأول: الهجرة غير النظامية في ألمانيا

المطلب الأول: مراحل الهجرة نحو ألمانيا

خلال السنوات 1944، شهدت ألمانيا هجرة كبيرة في أوروبا الغربية، كانت الموجة الكبيرة الأولى من الهجرة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وبعدها، من 1944 إلى 1950، وفي ذلك الوقت جاء نحو 12 مليون لاجئ ألماني إلى ألمانيا من مناطق في أوروبا الشرقية كانت تابعة لألمانيا قبل أو كانت قد احتلت خلال الحرب، وكان إدماجهم في ألمانيا الغربية و الشرقية مهمة رئيسية خلال الأربعينات والخمسينات.

كفل الحق الأساسي في اللجوء لأول مرة بموجب القانون الأساسي الألماني في عام 1948، وقد تم تعريف الحق في اللجوء على نطاق واسع وبدون قيود، لا ينبغي أبدا حرمان الأشخاص الفارين من الاضطهاد من الحماية، ومنذ اعتماد القانون الأساسي، تفخر ألمانيا بكونها ملاذا آمنا للمحتاجين.

ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية أصبحت ألمانيا واحدة من أكثر البلدان المستقبلة للمهاجرين في العالم، و في الفترة بين عامي 1960 و 1999 هاجر ما يقرب من 30 مليون شخص إلى ألمانيا، مما أدى إلى زيادة صافي الهجرة إلى أكثر من 8،9 مليون شخص، وخلال نفس الفترة تجاوز عدد الأشخاص الذين غادروا ألمانيا عدد الذين وصلوا إليها سبع سنوات.

كما أنه وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، توسع الاقتصاد الألماني بشكل كبير، وحدث "الازدهار الألماني"، إذ توسع الاقتصاد من خلال الأيدي العاملة من المهاجرين، إذ أبرمت اتفاقيات ثنائية لتعيين العمال مع إيطاليا، اسبانيا، اليونان، تركيا، المغرب، البرتغال، تونس ويوغسلافيا في الخمسينات والستينات.

إضافة إلى العمال الذين توجهوا بدون اتفاقيات، وكانت الهجرة مؤقتة ظاهريا، ولم تكن هناك سياسات لمساعدة العمال الضيوف على الإدماج. و لم تقدم الدولة أي دورات لغة شاملة، وجعلت من الصعب على المهاجرين أن يتجنسوا و لم يعطوا إشارات سياسية واضحة على أن المهاجرين سيكونون على أساس دائم. بعد أزمة النفط التي ضربت في عام 1973، (توقف التوظيف) أنهت برامج العمال الضيوف، ولكن تدفقات الهجرة إلى ألمانيا استمرت مع المهاجرين الذين يسعون للانضمام الأقارب الذين كانوا هناك بالفعل.

في أوائل التسعينات، عندما أجبرت الحرب في يوغسلافيا السابقة عددا قياسيا من الناس على الفرار من البلقان وطالبوا باللجوء في بلدان أوروبية أخرى، واجهت سياسة

الفصل الثالث ألمانيا و الهجرة غير النظامية

اللجوء الألمانية أول اختبار لها، وأدت موجة الهجرة وطالبي اللجوء من المنطقة التي مزقتها الحرب إلى توترات اجتماعية، وعدم تقبل الأجانب، بمعنى "عدم تقبل الآخر" في ألمانيا. وعليه نفذت الحكومة الألمانية ما يسمى حل وسط اللجوء، الذي بدأ نفاذه في مارس 1993. وكان هدفه هو التقليل إلى أدنى حد من خطر إساءة استخدام قوانين اللجوء الألمانية، وكذلك الحد من عدد طالبي اللجوء دخول البلاد، و نتيجة لذلك، انخفض عدد طالبي اللجوء في ألمانيا بشكل كبير بين عامي 1993، 1994، قبل أن يبدأ مرة أخرى بارتفاع يعد عقدين تقريبا.

بصفة عامة يمكن تلخيص ما سبق ذكره من خلال يمكن التمييز بين ست مراحل من الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى ألمانيا.

✓ **المرحلة الأولى:** بين عامي 1945 و 1949: دخول اللاجئين والمهاجرين العرقيين الألمان من الأجزاء الشرقية من الرايخ الألماني وكذلك من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، المجر ويوغوسلافيا.

✓ **المرحلة الثانية:** من عام 1949 إلى عام 1961، عرفت هيمنة الهجرة من الشرق إلى ألمانيا الغربية، ومن خلال هذه الفترة انتقل أكثر من 3,8 مليون من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية في حين هاجر 393.000 أيضا في الاتجاه المعاكس.

✓ **المرحلة الثالثة:** بدأت مرحلة الهجرة الوافدة على نطاق واسع في عام 1961 كان حجم هجرة اليد العاملة الفعلية في السنوات ما بين عامي 1950 و 1960 صغيرا إلى حد ما، و ارتفعت الأرقام من 72000 إلى 329000 بين 1960 و 1973 تسارعت

الأرقام، وقدّر عدد العمال الأجانب في عام 1973 بحوالي 2.6 مليون عامل أجنبي يعملون في سوق العمل الألمانية.

✓ **المرحلة الرابعة:** انتهت المرحلة الثالثة في عام 1973 مع وقف التجنيد، وأدت سياسة الإعادة إلى الوطن إلى انخفاض عدد الأجانب في السنوات الأولى، غير أن أعدادا متزايدة من طالبي اللجوء، عكست هذا الاتجاه في نهاية 1970 حتى عام 1980 كان يعيش في ألمانيا حوالي 405 مليون أجنبي.

✓ **المرحلة الخامسة:** بدأت هذه الرحلة بالتحويلات السياسية في أوروبا الشرقية، حيث شهدت السنوات 1988 إلى 1992 زيادة حادة في الهجرة إلى ألمانيا أساسا بسبب العرقيين الألمان (أو سيدار) و طالبي اللجوء و اللاجئين و هجرة العملة الجديدة، وفي الفترة من عام 1988 إلى عام 1992 هاجر إلى ألمانيا ما مجموعه 1.4 مليون من أصل ألماني و 1.1 مليون من طالبي اللجوء.

✓ **المرحلة السادسة:** من عام 1992 حتى نهاية التسعينات كانت تهيمن عليها تدابير تقيدية جديدة تتعلق بالألمانيين وطالبي اللجوء العرقيين، مما أدى إلى انخفاض كبير في إعداد كلتا المجموعتين من المهاجرين، وفي السنوات ما بين عامي 1994 و 2000 استقر عدد طالبي اللجوء على مستوى 100 ألف طلب في السنة و في حالة الألمان الإثنيين، وفي نفس الفترة كان هناك ما متوسطه 150 ألف مهاجر كل عام، وعلى النقيض من ذلك استمر حجم هجرة اليد العاملة الرسمية من بلدان أوروبا الشرقية إلى ألمانيا على نفس المستوى، وهذه الهجرة التي بدأ في عام 1990 فقط كانت تتألف في معظمها من الهجرة المؤقتة للعمال الضيوف، والعمال الموسميين، والعمال المرتبطين بالمشاريع.¹

¹ مرجع سابق، ص ص 46، 47

المطلب الثاني: تطور سياسة التكفل والتعامل مع الهجرة في ألمانيا

بعد عرض أهم تيارات الهجرة في ألمانيا خلال العقود الخمسة الماضية، فإن تطور السياسات المقابلة للهجرة بين عامي 1950، 1999، غالبا ما يعطي الخطاب العام انطبعا بأن الهجرة إلى ألمانيا تحدث إلى حد كبير دون أساس قانوني، ومع ذلك فإن نظام الهجرة في ألمانيا يتكون من "مزيج من عدة عناصر لنظام الهجرة و السيطرة" مما أثر بشكل كبير على تجربتها في الهجرة و في مقارنة سياسة الهجرة الألمانية مع سياسة دول أخرى فهيكلا أكثر تجزئة وعلى الرغم من أن تدفقات الهجرة المختلفة تحدث على أساس قانوني، فإنها تفتقد إلى إطار قانوني ومفاهيمي شامل يسمح بالعمل السياسي المخطط والمنسق، وثمة سمة أخرى من سمات سياسة الهجرة في ألمانيا هي الاختلافات الجوهرية بين هجرة الألمان العرقيين مقارنة بالمهاجرين غير الألمان.

واستندت المعاملة التفضيلية للألمان العرقيين إلى المادة 116 في القانون الأساسي الألماني، فقانون الجنسية الألمانية يعرف الألمان " كل أولئك الذين لديهم أصل ألماني وثقافة ألمانية"، ومن ثم فإن هذا التعريف الواسع يشمل جميع المطرودين و الألمان الإثنيين، حيث أن تغطية الأصل الثقافي تغطيهم حتى و إن لم يكونوا يحملون الجنسية الألمانية الرسمية في ذلك الوقت. وعلى هذا الأساس القانوني هاجر أكثر من 4,2 مليون من الألمان العرقية إلى ألمانيا بين عامي 1950 و 2001، وكانت الأسس القانونية لهجرة العمالة الأجنبية إلى ألمانيا عكس ذلك تقريبا وهي تستند إلى معاهدات ثنائية بين الحكومة الألمانية وعدد من بلدان البحر الأبيض المتوسط بين عامي 1955 و 1968، وكان الهدف السياسي إيجاد حل عملي لنقص العمالة المتزايد في الاقتصاد الألماني.

فالمبدأ الرئيسي لهذه اللوائح هو تناوب العمال القادمين إلى ألمانيا لمدة سنتين أو ثلاث سنوات فقط ليحلوا محلهم بعد ذلك العمال الجدد، وقد نفذت هذه الأنظمة المؤقتة للهجرة في السنوات الأولى، إلا أن الاهتمام المتوازي لأرباب العمل والمهاجرين سرعان ما أدى إلى اتجاه واضح نحو التسوية الدائمة، ومع ذلك فإن هجرة اليد العاملة إلى ألمانيا قد انتهت في خريف عام 1973 عندما استخدم الحظر النفطي في أكتوبر 1973 لإعلان حظر توظيف مزيد من العمال المهاجرين. ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك تدابير للتكامل موجهة للمهاجرين، ففي عام 1970 وضعت الحكومة المركزية لأول مرة إجراءات للتكامل وقد تم تطوير المبادئ الأساسية لدمج الموظفين الأجانب بشكل حصري من منظور سوق العمل، و منذ ذلك الوقت نشرت الحكومة الاتحادية تقارير عن الاندماج وقبل توقف توظيف العمال الأجانب في عام 1973، كان للسياسة الحكومية هدف مزدوج دعم تدابير التكامل، وتخفيض عدد الأجانب، ومع ذلك فقد أدى انتهاء التوظيف إلى نتائج غير مقصودة، واستقر المهاجرون في ألمانيا وأعقب ذلك جمع شمل الأسر ونتيجة لذلك أصبح "الاندماج" موضوعا رئيسيا، على الرغم من أن الجهات الفاعلة في المجتمع مثل المجتمع المدني أعطوا معان مختلفة لها، ولتحسين التنسيق بين تدابير التكامل، أنشأت إدارة المستشار هلموت شميدت Helmut Schmidt مكتبا إداريا لمفوض للأجانب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية في عام 1978، وأصدرت مذكرة المفوض بشأن الوضع الراهن لتكامل المهاجرين الذي نشر في عام 1979، وقد قبلت حقيقة أن ألمانيا كانت وجهة للمهاجرين الشباب وطالبت باتخاذ تدابير تكامل أفضل، ولا سيما بالنسبة للمهاجرين الشباب و قد نشرت كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم والبحث الاتحادية توصيات بشأن تدابير التكامل.

إن توزيع السلطة بين مختلف الأطراف في النظام السياسي والتغييرات في الحكومة لها تأثير حاسم على صنع القرار السياسي ومستوى التعبئة السياسية من قبل الجهات الفاعلة خارج النظام السياسي و يقترح تأثير هذا المتغير بالنظر إلى التغيير الذي طرأ على الحكومة في عام 1998 وقبل ذلك عامي 1982 و 1998، كانت هناك حكومة ائتلافية من الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية والحزب الديمقراطي الحر خلال هذه السنوات أدخلت الحكومة تغييرات هامة في سياسة الهجرة في ألمانيا، غير أن الكلمة الرسمية للحكومة أكدت على استمرارية السياسة وأدى الحفاظ على وضع ألمانيا كدولة (غير هجرة) دورا بارزا في الخطاب السياسي وعلاوة على ذلك، لم يتخذ حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ اتحاد السوفيتي أي تحرك لإدخال أي تغييرات بعيدة المدى في سياسة الهجرة الألمانية، وفي عام 1998 عملت الحكومة الألمانية المنتخبة والممثلة في تحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الأخضر بالعمل على إحداث نقلة نوعية في سياسة الهجرة و في ظل قياداتها تم الاعتراف أولا بأن ألمانيا وجهة طويلة الأمد للمهاجرين، كما أدخلت قوانين التجنس والاندماج وتشجيع للهجرة القائمة على المهارات العالية. وأعقب ذلك مبادرة البطاقة الخضراء التي قادها المستشار Schroeder في مارس 2000 والتي كان من شأنها جعل توظيف العمال ذوي المهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وعليه منذ عام 2000 اتخذت الحكومة الألمانية سلسلة من الخطوات لإصلاح القوانين وتشكيل الرأي العام من أجل تحقيق تكامل أفضل لإدارة الهجرة، ويمكن القول إن ذلك يشكل نموذجا جديدا للسياسة العامة يتمثل هدفه في إدماج غير المواطنين وتعزيز العلاقات المجتمعية المتناغمة، وينطوي هنا النموذج الجديد أيضا على هجرة العمالة الضيقة والسيطرة على رعايا البلدان الثالثة. وقد انتهى التحول في سياسات الهجرة إلى

ادعاء عام وسياسي طويل الأمد بأن ألمانيا ليست بلدا للهجرة " واستنادا إلى بيانات التعداد الجزئي لعام 2005 هو أن أقل من خمس السكان عموما من أصل مهاجر.¹

المطلب الثالث: اهم الإصلاحات في السياسة الألمانية للهجرة و الادماج

إن سياسة الهجرة الوطنية في ألمانيا والمناقشة العامة المحيطة بها، قد نضجت إلى حد كبير في العقد الماضي وقد بدأت ألمانيا في القرن الحادي والعشرين في صياغة وتعديل سياسات لمواجهة العديد من التحديات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة، ولا سيما العمال الوافدين وبدأت الإصلاحات بعد نصف قرن من الإهمال الذي نتج عن افتقار البلد إلى الإرادة السياسية لمواجهة ومعالجة مسألة إدماج المهاجرين، و قبل عام 2000 . إلا أنه ومع إصلاح "قانون الجنسية" في عام 2000، هناك عملية تغيير نموذجية في سياسة الهجرة والاندماج الألمانية، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر، إذ طغى العامل الأمني على السياسات الألمانية، ما جعلها من أكثر الدول انفتاحا على الهجرة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبدأت أيضا في إدراج التنوع في هويتها الوطنية: فحوالي 20 في المائة من السكان الألماني لديهم خلفية هجرة، إذ أن (16.4 مليون) هم أصول أجنبية.

في عام 2015، على أثر الحرب في سوريا، لجأ أكثر من مليون سوري إلى ألمانيا بشكل غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وجاء قرار ميركل السماح لأكثر من مليون

¹ جبران سفيان، إدارة شؤون المهاجرين في ألمانيا، مجلة دفاتر السياسة و القانون، (المجلد 11، العدد 01)، جانفي 2019

لاجئ بالدخول إلى ألمانيا ليعد قرارها من أكبر الأعمال الإنسانية في التاريخ، إضافة إلى تحقيق مصالح في الاستفادة من أولئك اللاجئين في عملية التنمية الاقتصادية والديمقراطي، وفي هذا الصدد، قالت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل "علينا أن نستخلص العبر من دروس الستينات و إعطاء الأولوية المطلقة من البداية للاستيعاب".¹

كان جزء كبير من المسؤولية عن وضع وتنفيذ تدابير للنهوض بالتكامل يقع على عاتق أرباب العمل، ومع ذلك جاء العمال الضيوف السابقين وأسرههم لتشكيل "الهجرة" وجه ألمانيا اليوم، وبالرغم من دور الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والتمويل الحكومي لبرامج الإدماج، فإن السياسات الوطنية كانت تفتقر إلى الاتساق وتخفق في توفير أساس منطقي طويل الأجل أو إطار قانوني إما ليتناسب مع احتياجات البلد من الهجرة أو للحفاظ على التماسك الاجتماعي.

عملت الجهات الفاعلة في سياسات الإدماج الحكومية، على إعداد أكثر من 400 إجراء والتزام، منذ عام 2008 تم تنفيذها في " التقارير المرحلية" التي شاركت فيها الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية ونشرت من قبل الحكومة الفيدرالية، كما ركزت " الحوارات" في 2010، على تقييم تدابير التكامل في جميع المجالات بما في ذلك الخدمة المدنية، وفيما يتعلق بالتعاون الأفقي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أبرز الدليل الثاني للمفوضية الأوروبية 2007 التقرير المعنون " التكامل بين الجنسين في مجال التنمية".

ويشكل الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعنية بالهجرة والاندماج (إيماج imag) أداة التنسيق الرئيسية لمختلف الإدارات على المستوى الاتحادي، غير أن

¹ كرم أبو الحالا، سياسات الإتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وأفاق المستقبل(2011-2016) دراسة حالة ألمانيا، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2017)، ص ص 85-87.

الخلاصة التي أعدها هذه المجموعة قد أنهيت في 2009 ولم تتبعها بعد ذلك إجراءات أخرى، وفي الوقت نفسه لا يزال الوزراء يجتمعون على جميع المستويات السياسية، بحيث تقع المسؤولية الرئيسية لسياسات إدارة الهجرة و المهاجرين بشكل عام على عاتق وزارة الداخلية بمى BMI مع وكالاتها الاتحادية BAMF في نورمبرغ، وفي داخل وزارة الداخلية ينسق مفوض الحكومة الاتحادية المعنى بالمسائل المتصلة بالعائدين والأقليات القومية مسائل التكامل حصرا للألمان من أصل ألماني والأقليات المعترف بها، وفي داخل المستشارية الاتحادية يعمل وزير الدولة في المستشارية الاتحادية والحكومة الاتحادية مفوض الهجرة واللجئين والتكامل كمفوض تنسيق رئيسي للتكامل، ففي الفترة من عام 1978 إلى عام 2002، كانت هذه الإدارة (التي كانت تعرف سابقا باسم وزارة شؤون المرأة و الديمقراطية) تنتمي إلى الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية ومن 2002 إلى 2005 إلى وزارة الأسرة، ومنذ عام 2005 شكلت جزءا من المستشارية.¹

ولعل أهم القرارات السياسية والقانونية التي ساهمت في تخفيف وطأت الهجرة في ألمانيا والتعامل معها لأجل تحقيق الأمن والتنمية، نجد :

✓ قانون المواطنة جانفي 2000، والذي جاء يتضمن:

- مبدأ يوس سولى "الحق الترابي" jus soli، الذي يمنح الجنسية و المواطنة للأطفال الذين يولدون في ألمانيا من والدين أجنبيين لأول مرة يكتسبون الحق في المواطنة (مع بعض الاستثناءات).

⁻¹ مرجع نفسه، ص ص 48-50

الفصل الثالث ألمانيا و الهجرة غير النظامية

- يمكن تجنيس الأجانب بعد ثماني سنوات من الإقامة القانونية (بدلا من السنوات 15 سنة).
- يتم إدخال شرط للغة التجنيس.
- يتم تقديم خيار محدود من الجنسية المزدوجة للقصر الوطنيين من بلدان ثالثة. ويمكن منح هؤلاء القاصرين جنسية مزدوجة مؤقتا (حتى سن 23 سنة).

✓ قانون البطاقة الخضراء green card، فيفري 2000

- يتم إنشاء 20.000 تأشيرة مؤقتة لأخصائي تكنولوجيا المعلومات.
- تعد هذه اللائحة استثناء آخر من " وقف توظيف العمالة الأجنبية في عام 1973".

✓ قانون الهجرة جانفي 2005

- اعتمدت مجموعة من الإصلاحات التي تؤثر على قانون الإقامة، وقانون اللجوء، و قانون العمل، و مرسوم دورة الاندماج.
- إنشاء دورات تكاملية وممولة بشكل اتحادي للمهاجرين البالغين. وهذه إلزامية فقط للقادمين الجدد الذين يعانون من ضعف مهارات اللغة الألمانية.
- يتم دمج عدد فئات التأشيرات في نوعين مؤقت ودائم.
- تصدر تصاريح الإقامة والعمل في آن واحد ومن قبل مكتب حكومي واحد.
- تنفيذ لوائح للمهاجرين العاملين لحسابهم الخاص، وتوفير تأشيرات لأولئك الذين يستثمرون ما لا يقل عن €1000000 و يخلفون عشرة وظائف أو أكثر.
- يتم منح الطلاب الدوليين الفرصة لتوسيع تأشيراتهم الطلابية لمدة تصل إلى سنة واحدة عند الانتهاء من دراستهم من أجل العثور على عمل.

- سن لوائح للمهاجرين ذوي المهارات العالية أولئك الذين لديهم عرض عمل مع أرباح سنوية لا تقل عن 86.400 € مؤهل للحصول على تأشيرة.
- الاضطهاد من قبل الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة ولأسباب تتعلق بنوع الجنس يصبح سببا للجوء في ألمانيا.
- ✓ قانون توجيهات الاتحاد الأوروبي أوت 2007¹.
- يمكن للمواطنين الألمان البالغين الذين لديهم مهارات محدودة في اللغة الألمانية المشاركة في دورات الاندماج المعمولة اتحاديا.
- يتم إدخال عقود الإدماج للمهاجرين الذين يحصلون على الضمان الاجتماعي. هذه تجعل مشاركتهم في دورات التكامل إلزامية.
- اكتساب الجنسية يصبح معتمدا على إظهار المعرفة الكافية للغة والثقافة الألمانية (تم وضع الأساس التشريعي لاختبار موحد الذي تم إدخاله في يناير 2009).
- إجراء اختبارات لغوية قبل السفر للأزواج الوطنيين من بلدان ثالثة.
- يحصل ما يسمى "الأشخاص المتسامحون" الذين عاشوا في ألمانيا لمدة ست سنوات على الأقل على وضع الإقامة المؤقتة و تصريح العمل.
- تخفف اللوائح الخاصة بالمهاجرين العاملين لحسابهم الخاص. استثمار 500.000 €، ويجب إنشاء خمس وظائف للتأهل للحصول على تأشيرة.
- تقلص متطلبات الدخل للمهاجرين ذوي المهارات العالية إلى 64.800 €.
- لم يعد مواطن من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى تأشيرة إقامة قانونية في ألمانيا.
- تقديم تريح إقامة مؤقتة لضحايا الاتجار بالبشر.

✓ قانون العمل أكتوبر 2007

- تم تخفيف القيود المفروضة على العمل في بعض الوظائف في ألمانيا لمواطني الدول إلى 8، وهي دول أوروبا الشرقية التي انضمت في الإتحاد الأوروبي في عام 2004، وهؤلاء الأشخاص لهم حقوق سفر في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي .

✓ قانون المواطنة جويلية 2008

- يتم تطبيق اختبارات المواطنة الاتحادية والموحدة على أساس الإصلاحات التشريعية لعام 2007. وتنتشر أسئلة الاختبار والمواد التحضيرية، وتجري اختبارات الأولى في سبتمبر 2008.²

✓ قرار مجلس الوزراء 2008³

- منذ يناير 2009، يتمتع الأكاديميون ووطنيين من بلدان ثالثة في ألمانيا إذا لم يكن هناك مواطن ألماني مؤهل أو مواطنة من دول الإتحاد الأوروبي ينطبق على الوظيفة. دخلت مجموعة من إصلاحات الهجرة والاندماج حيز التنفيذ في عام 2005، ولكن هذه كانت سلسلة عملية من الخطوات الصغيرة الرامية إلى تصحيح الفشل في السياسات السابقة، وعلى الرغم من الجدل حول إصلاحات الهجرة والاندماج في القرن الحادي والعشرين، فقد تم تنفيذ هذه المبادرات السياسية بطريقة تتجنب الجمود السياسي المطول، وتم الاتفاق بعد انضمام كل القوى والالتزام إصلاحات الهجرة الرئيسية تحت قيادة لجنة مستقلة للهجرة " في عام 2001 برئاسة الرئيس السابق للبوندستاغ الألماني ريتا سوسموث Rita Sussmuth قائمة بالتوصيات الرامية إلى تحسين التكامل بما في ذلك التنسيق الجيد بين مختلف الإدارات المعنية بعمليات التكامل على المستويات الحكومية.

1 - مجدوب عبد المؤمن، إدارة شؤون المهاجرين في ألمانيا، مجلة دفاتير سياسة والقانون، المجلد 11 العدد، 01، جانفي 2019

وفي 2006 عقدت "قمة للتكامل الوطني" ضمت ممثلين عن السياسة والأعمال والمجتمع، بما في ذلك عدد كبير من المنظمات المتخصصة في قضايا الهجرة، وكان الهدف هو إعداد خطة وطنية بحلول صيف عام 2007، وأوكلت مهمة التنسيق إلى السيديتج مطربيا بوهر Maria Boehmer ممثلة الحكومة الاتحادية المسؤولة عن الهجرة اللاجئين والتكامل ووزير الدولة في المستشارية، وكان من المفترض أن تحدد "خطة التكامل" هذه أهداف وتدابير سياسة التكامل على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية، وأن تشرك جميع ممثلي المجتمع وأن تقترح طرقاً لتقييم التدابير باعتبارها جهات فاعلة داخل الدولة والمجتمع الألماني والتنسيق الآسي من أجل إدارة الهجرة وشؤون المهاجرين بفعالية ففي عام 2007، تم تقديم مفهوم الإدماج العام و لأول مرة شمل جميع المستويات السياسية الإدارية ذات الصلة وجميع الجهات الفاعلة الهامة في سياسات الإدماج الحكومية أو غير الحكومية حيث قام بإعداد أكثر من 400 إجراء والتزام، ومنذ 2008 تم تنفيذها في "التقارير المرحلية" التي قدمتها الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني: سياسة ألمانيا اتجاه المهاجرين اللاجئين "اللاجئين السوريين"

المطلب الأول: المساعدات و الدعم الانساني و المادي

تبدأ هذا الجزء من الدراسة باقوال بيآته غريتنسكي رئيسة فريق التنسيق لشؤون اللجوء والهجرة في مكتب الشؤون الخارجية الألماني حيث تجمل السياسة الألمانية تجاه اللاجئين السوريين بالقول :

"لقد ثبت لنا ان موضوع اللجوء والهجرة يلامس بشكل او بآخر معظم مجالات عمل وزارة الخارجية السياسة الخارجية في مجال الثقافة وكذلك أيضا ، المساعدات

الانسانية ، السياسة الاوروبية ، الاتحادية والتعليم .ومن هنا فإن فريق التنسيق ينبغي له ان يعمل على تحقيق التناغم بين فعاليات وزارة الخارجية ذات الصلة بسياسة اللجوء والهجرة بشكل عام واللجوء السوري بشكل خاص، وفي هذا من مفاتيح تقييم الوضع رئيسياً السياق فإن التواصل مع سفاراتنا في دول الاصل والعبور يمثل مفتاحاً الارهن وأجتارح مشاريع الحلول لأزمة اللجوء السوري وهدفنا الاساسي توفير سبل الاستقرار للوضع في سوريا.¹

تستجج الدارسة من اقوال غريبتسكي ان السياسة الالمانية تجاه الهجرة واللجوء تقوم على مبدأ منع حدوثها من بلدانها الاصلية، كذلك بالنسبة للسوريين فالسياسة الالمانية تحاول ان تخلق بيئة مستقرة في سوريا وتعمل على ذلك، للحيلولة دون خروج السوريين واللاجئين بشكل عام من بلادهم، وقامت ألمانيا بدور مهم في هذا المجال، على عدة مستويات: المستوى الأول الدور التوعوي، من خلال الدور الذي تقوم به الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في توعية طالبي اللجوء بظروف الاستقبال والإقامة داخل ألمانيا، وتحذيرهم من مخاطر تعرضهم للهجرة غير الشرعية .وتتم هذه العملية بشكل خاص داخل بلدان المغادرة²².

في اطار الدعم والمساعدات الانسانية لسوريا ودول الجوار لسوريا مثل تركيا ،المستوى الثاني والأردن ولبنان، وحصدت ألمانيا كئالت أكبر مانح في مجال المساعدات الإنسانية

¹ Luke H., Philip O., Nicholas W., Refugees welcome? How UK and Germany compare on migration, the guardian website, (2015)

<https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/refugees-welcome-uk-germany-comparemigration>

¹جانيت شايان، "محرابة أسباب اللجوء بشكل فعال: (مجلة DE Magazin Deutschland) تاريخ الاطلاع: (21/10/2022)

² Nicole Ostrand, The Syrian Refugee Crisis: A Comparison of Responses by Germany, Sweden, the United Kingdom, and the United States, Center for Migration Studies of New York, Journal on Migration and Human Security, (2015)

<http://jmhs.cmsny.org/index.php/jmhs/article/download/51/42>

² Flows of migration, European parliamentary research service, (2015).

<http://www.europarl.europa.eu/thinktank/infographics/migration/public/index.html?page=asylum>

المرتبطة بالصراع السوري، وقامت ألمانيا بتنفيذ عدد من المشروعات على الأراضي السورية بهدف خلق فرص البقاء والتمهيد لمرحلة إعادة التعمير المتوقعة بعد تسوية الصراع، هادفة في عودة اللاجئين بشكل اسرع .المستوى الثالث، اوروبيا، كافتحت الحكومة الألمانية الاسباب الاسباب التي تعمل على النزوح أو الهجرة الجماعية؛ والتعاون في إدارة أزمة اللاجئين من خلال تعزيز دورها في المنظمات الدولية التي تتعامل مع أزمة اللاجئين مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون (اللاجئين) UNHCR و برنامج الاغذية العالمي

المطلب الثاني: سياسة الابواب المفتوحة

عندما بلغ عدد المهاجرين المشردين من سوريا مئات الآلاف على ما يعرف بخط البلقان، وأغلبهم كان يسعى للوصول إلى ألمانيا أو السويد، كانت الدولة الألمانية أمام خيارين: . 1- التمسك بسياسة إغلاق الحدود المتبعة منذ سنين، والتأكيد على حماية وتحصين الحدود الخارجية الأوروبية والتمسك باتفاقات أوروبية، وتحميل بعض الدول أعباء ثقيلة، كما هو الحال مع إيطاليا شمال المتوسط واليونان جنوب البلقان بسبب الشرط الذي يقتضي بمعالجة اللاجئين في اول دولة يصلونها

2- فتح الحدود دون خطط مسبقة لإدارة أعداد هائلة من اللاجئين الجدد، اذ لم تتمكن الأجهزة المعنية ومعسكرات الاستقبال المؤقت استيعابها والسيطرة على معالجتها بشكل متناسب مع استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين وليس مئات الآلاف المكان الاول لتوجه اللاجئين .³¹

³ « مرجع سابق ، غياث بلال، "السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين " 3 "Germany suspends 'Dublin rules' for Syrians", Made for minds website, (2015),

<http://www.dw.com/en/germany-suspends-dublin-rules-for-syrians/a-18671698>

4 Luke H., Angela Merkel defends Germany's handling of refugee influx, the gardian website, (2015),

<https://www.theguardian.com/world/2015/sep/15/angela-merkel-defends-germanys-handling-of-refugee>

5 ، ياسمين عبد الله، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين الديمقراطي العربي نشرة غير دورية المركز

شكل المانيا عام 2015 المكان الاول لتوجه اللاجئين. ويرجع ذلك إلى قيام المكتب الاتحادي الألماني للهجرة (BAMF) بتعليق العمل باتفاقية "دبلن" فيما يخص المواطنين السوريين ما أدى إلى قبول السوريين الذين خالفوا الاتفاقية، و الغاء أوامر عودة السوريين الذين بصموا في دول أخرى وعودتهم إلى هذه الدول⁴.

أعلنت ألمانيا أنها مستعدة لاستقبال عشرات آلاف المهاجرين، الذين شكل غالبيتهم من السوريين و العراقيين و الافغان الهاربين من الحروب. و ذلك عام 2015 حين شكلت الموجة الاكبر من اللاجئين، ما جعل أزمة الهجرة موضوع الجدل الأساسي في البلاد. وعليه اعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل آب/أغسطس 2015: إن التغلب على موجة اللجوء هي "مهمة وطنية كبيرة"، وتصر على أن "ألمانيا ستتحج في هذه المهمة"⁵. اد قدرت عدد طالبات اللجوء عام 2015 بنحو 203 ألف طلب⁶.

تراوح الاستقبال وامتزج بين المستوى الرسمي والشعبي، اذ ان عملية استقبال اللاجئين والترحيب بهم لم يقتصر على الهيئات الحكومية، بلتضمن ايضا مجموعات مختلفة من الشعب الألماني الذين قاموا بالتطوع لإستقبال اللاجئين وتقديم المساعدات على اختلاف أنواعها لهم بدءا من الجوانب الصحية والإجتماعية وصولا إلى الإستقبال في البيوت.⁷ لينشأ مفهوما جديدا لوصف. هذا الاستقبال الحار بات يعرف بـ "ثقافة الترحيب"، بالاضافة الى مبادرات المتطوعين الالمان، تلك التي أطلقها مجموعة من الشباب التي مكنت اللاجئين من استخدام الانترنت مجانا.

6 Nanette F., "A spectre in Germany: refugees a welcome culture and an integration politics", Journal of Global Ethics, (2016),

<http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/17449626.2016.1252785?needAccess=true>

الفصل الثالث ----- ألمانيا و الهجرة غير النظامية

شاركت مؤسسة Stiftung Gute_Tat " الخيرية في العاصمة برلين في تقديم العون والارشاد للاجئين .اضافة الى عمل المؤسسات الاخرى على تسهيل دمج المهاجرين الجدد في سوق العمل، من خلال دورات مهنية تأهيلية وتمكينه قدراتهم في المصانع .⁸ وفي اطار السياسة العامة التي تسير عليها المانيا تجاه اللاجئين وجدت ترجمة حقيقية على ارض الواقع تمثلت بتشريعات وقوانين تحاول تنظيم الهجرة الى الاراضي الالمانية من جهة، والحد من الهجرة غير النظامية من جهة اخرى .فقد شرعت المانيا بإجراءات ادارية وقانونية تسرع عملية البت في طلبات اللجوء الشرعية لتخفيف ازمة اللاجئين المنتشرين في الاراضي الالمانية وتصويب اوضاعهم القانونية، ومن هذه الاجراءات القانونية ما أوضحه وزير الداخلية الالمانى "توماس دي مايتسيرى"، بشأن اتخاذ القرار المناسب لطلبات اللجوء خلال ثلاث أشهر من تقديمها و اعفاء المانيا للاجئين السوريين مؤقتا من اجراءات "اتفاقية دبلن"¹⁹

اضافة الى ما تقدم، اضافت الحكومة الاتحادية قانون عرف "قانون معونة طالبي اللجوء" والذي يلزم الحكومات المحلية الالمانية بتأمين الاحتياجات المعونات المادية والانسانية للاجئين السوريين وغيرهم .ويدخل ايضا المنح العينية مثل: توفير السكن المريح تغطية الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب¹⁰ .²

⁷ حسين ع.حسين ابرز المبادرات في المانيا لمساعدة اللاجئين الجدد الموقع الالكتروني Made for minds (2015) <http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%AF-g-18914119>

⁸ حسين كيان، "ألمانيا تبدأ تطبيق قرار جديد بخصوص استقبال اللاجئين السوريين جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع (2022/10/21) www.almodon.com

⁹ ساطع نور الدين "المانيا تشريعات جديدة تثير جدلا جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع (2022/10/21) www.almodon.com

¹⁰ ايكهارد بيترس، "تقرير تقرير اجراءات خاصة باللاجئين: حقوق وواجبات طالبي اللجوء جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع 2022/10/21 www.almodon.com

¹¹ ياسمين عبد الله، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين

¹² اللاجئون وأوروبا .إعادة تصدير الأزمة"، الموقع الالكتروني الجزيرة، (2015)

يشير التقرير الصادر عن المفوض المسؤول عن الاجانب بوزارة الاسرة والصحة والشؤون إلى اهم القوانين والتشريعات الخاصة باللاجئين السوريين، منقولان بالنص ما يلي:

"ستعرض الحكومة الاتحادية فائض الميزانية في مجال رعاية الأطفال، إلى غاية 2018. لتحسين مستوى دور الحضانة وتوسيع قدرتها الاستيعابية لاستيعاب اطفال اللاجئين السوريين. هذا وأصبح من الضروري على طالبي اللجوء السوريين المكوث في مراكز إيواء اللاجئين وعدم مغادرتها لمدة أقصاها سنة إلى حين إيجاد مساكن ملائمة لهم. جدير بالذكر أنه وخلال إقامة طالبي اللجوء بهذه المراكز لا يمكنهم الحصول على إعانات مادية ولكن عينية فقط. أما بخصوص الرعاية الطبية، سيتم عام 2016 الإقرار بشأن بطاقة التأمين الطبي الخاصة باللاجئين والتي ستسمح لهم بزيارة الطبيب بشكل مباشر دون الحاجة إلى أخذ تصريح من مكاتب المساعدة الاجتماعية. وفي حال اعتمدت هذه البطاقات، فإن شركات التأمين الحكومية ستكون ملزمة بتحمل جميع المصاريف المترتبة عن علاج اللاجئين، على أن تقوم الصناديق المالية للولايات الألمانية بتعويض المبالغ. إلى ذلك ستتخذ السلطات الألمانية قوانين جزائية وصارمة في شأن المهربين وشبكات التهريب، حيث يعترف المشرعون تشديد العقوبات إلى ما بين 3 اشهر الى 5 سنوات سجنا لكل من توجه إليه تهمة التهريب، علما أنه، ولغاية اللحظة، كانت العقوبات شمل غرامات مالية يدفعها كل من ساعد شخصا الدخول إلى ألمانيا بطريقة غير شرعية"¹¹

لقد لعبت السياسة الالمانية تجاه اللاجئين السوريين الدور القيادي والابرز في الاتحاد الاوروبي، وتمثل هذا الدور بسياسة ميركل المستشارة الالمانية التي اعتبرت:

"انه بدون قيادة رشيدة فإن الدول الاوروبية سوف تفشل في حل تلك الأزمة التاريخية ولقد عبرت عن ذلك أثناء إلقاء كلمتها أمام البرلمان الألماني بأنه من خلال التعاون الأوروبي سوف تحل تلك الأزمة و طالبت الدلة الاوربية باستقبال مزيدا من اللاجئين السوريين¹² .

ألمانيا بقيادة المستشارة أنغيلا ميركل، تمسكت بموقف الدفاع عن استقبال اللاجئين وتقسيمهم بين الدول الأوروبية بنظام الحصص، وأيدها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر وقال "هي مسألة إنسانية تتعلق بكرامة الإنسان أولاً، وبالنسبة لأوروبا هي أيضا مسألة العدالة". وطالب دول الاتحاد الأوروبي بتقاسم استقبال 160 ألف لاجئ، وتعزيز سياسة عودة المهاجرين واللاجئين إلى بلدانهم .بينما أبدت السويد مرونة كبيرة في التعامل مع اللاجئين في المرتبة الثانية بعد ألمانيا، اما موقف فرنسا وبريطانيا بقي مترددا من نظام الحصص، لكن اكتشاف شاحنة الموت أو العار بالنمسا نهاية (اغسطس/اب 2015) والتي كانت محملة بقارية سبعين جثة للاجئين من بينهم أطفال، وصورة الطفل السوري إيوان وهو غريق قبالة سواحل تركيا، صدما العالم وجعلا باريس ولندن توافقان على استقبال عشرين ألفا من اللاجئين لكل منهما.¹³

ابدت المجر تشديدا في استقبال اللاجئين، والدينمارك بدرجة أقل .فيما ازد الخلاف الأوروبي بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماع "بارغ" خلال الأسبوع الثاني من سبتمبر/ايلول 2015 حيث رفضت كل من المجر (هنغاريا)وبولندا وسلوفاكيا والتشيك والدنمارك ورومانيا خطة المفوضية الأوروبية بتقاسم دول الاتحاد 160 ألف لاجئ، وهو ما رحبت به المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة.¹⁴

شكل ذلك عدم النجاح في وصول الدول لاتفاق فيما بينها لتحديد نسبة اللاجئين لكل بلد بحسب الحالة الاقتصادية لديها، وصرح رئيس وزراء إيطاليا "ماتيو رينزي" عن استيائه من هذه المواقف وقال: "إذا لم تكن دول الاتحاد الاوربي قادرة على التوحد في التضامن لاستقبال اللاجئين فلا تستحق ان تدعى اتحادا اوربيا"¹⁵. مما زاد الضغوط و الانتقادات الموجهة للسياسة الالمانية المتمثلة بالسيدة ميركل ووضعها في عزلة.¹⁶¹

المطلب الثالث : الاجراءات الالمانية نحو الاندماج (مشاريع وقوانين الاندماج)

حرصت الحكومة الالمانية المتمثلة بسياسة "ميركل" على ادماج اللاجئين من خلال مجموعة من المشاريع، واقارر قوانين دمج للاجئين، والتي من شأنها تسهيل عملية انخراطهم في المجتمع وسوق العمل بالتحديد، والزمتهم بعقوبات في حال تم انتهاك هذه القوانين، فسياسة ميركل لم تأت فهي تدرك ان ، للمنظمات الدولية قبل الانسانية او امتثالاً ، بل مصلحة قومية عبتاً انخفاض قوى العمل في السوق له آثار سلبية على ازدهار الاقتصاد ونموه، لذلك فإنها تقوم بسد فجوة العجز العمالي لديها من المهاجرين وطالبي اللجوء حيث تستقبل مئات الالاف من اللاجئين السوريين، فالنقص في العمالة يؤدي إلى انخفاض تمويل صناديق التقاعد والتأمين الصحي وانخفاض المستهلكين والمنتجين للبضائع في السوق المحلية وقلة دافعي الضرائب الذين يدفعون لبناء المدارس والطرق مما يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو وبالتالي تدني مستوى الرفاهية في الدولة.¹⁷

¹³ فشل القمة الأوروبية في إلزام دول الاتحاد بتوزيع حصص اللاجئين"، الموقع الإلكتروني ارديو السويد، " (2015)

<http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=6199215>

¹⁴ شادي عاكوم، "الاتحاد الاوربي يهتز: ميركل وحيدة وسط ازمة اللاجئين الموقع الإلكتروني العربي الجديد (2016)"
(<https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%87%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86>

وفيما الحديث عن الكثير من الدول الاوروبية التي لم تعتبر السياسة التي تنتهجها المانيا بحق اللاجئين مناسبة، وتارها سياسة بإمكانها ان تصل التأثير على القارة الاوروبية كاملة، وصعدت فرنسا الى ابعد من ذلك باتهام المانيا بانها تهدف من واره سياستها المفتوحة تحويل اللاجئين الى عبيد لديها وان اهدافها ليست انسانية، وفي هذا تقول ما رين لوبان (زعيمة الجبهة الوطنية الفرنسية) : "ان المانيا تريد تحويل هؤلاء اللاجئين الى عبيد و تشغلهم باجور متدنية".¹⁸¹ حيث أن الحكومة الالمانية حرصت في سياستها تجاه اللاجئين السوريين على دمجمهم داخل المجتمع الالمانى، وكان ذلك على الصعيد الداخلى، فقامت الحكومة الالمانية بعدد من المشاريع ومنها :

مشروع جسر: قامت الحكومة الالمانية لمساعدة اللاجئين في التعرف على الانظمة والقوانين الالمانية، حال وصول اللاجئين الى البلاد. عبر بتوظيف عدد كبير من المقيمين في البلاد والموجهين¹⁹

2. تطبيقات الكترونية لمساعدة اللاجئين على الاندماج وذلك لتسهيل تقديم معلومات للاجئين حول كيفية الحصول على طلب اللجوء، وتعريف اللاجئين حول امكانية الحصول على عمل أو التدريب المهني، اضافة الى تعريفهم بقيم المجتمع الألماني، والعادات الاجتماعية، مع نصائح إرشادية بخصوص كيفية العيش في ألمانيا لغير الالمان

3.ترجمة الدستور الالمانى للغة العربية لمساعدة اللاجئين على الاندماج : بهدف تسهيل عملية إندماج المهاجرين واللاجئين السوريين الذين تدفقوا الى ألمانيا .واداركهم الحقوق والواجبات المترتبة عليهم في بلد الاستقبال. قامت الحكومة الالمانية بتوزيع الدستور على اللاجئين وقد قال "زيغمار غابريل،" الوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية و

¹⁷ غياث بلال، "السياسة الالمانية وأزمة اللاجئين

¹⁸ ديما عودة، "اللاجئون وصعوبة الاندماج"، فيلم وثائقي لقناة (ال بي بي سي)

أتعريف اللاجئين على طبيعة الحياة في المانيا. ب-فهم طريقة التنقل وشارء بطاقة المواصلات. ج-المرافقة * (BBC Arabic) العربية على مكاتب الشؤون الاجتماعية. د-كيفية الحصول على الإقامة وكيفية تسجيل الطلاب في المدارس

الطاقة (2013-2017): "ان اول 20 مادة من دستورنا تشكل ثقافتنا بشكل عام، ولن يتم اجبار اي شخص يأتي الى المانيا على تغيير دينه او تعديل حياته الخاصة، ولكن المهم لنا ان يتم تطبيق مبادئ مجتمعنا الديمقراطي على الجميع"¹²¹

انشاء منظمات تساعد اللاجئين السوريين على الاندماج في المجتمع الالمانى:²²²
ظهرت المؤسسات المساعدة، في سبيل ضمان رعاية اللاجئين السوريين ليكونوا قادرين فيه على الاندماج في المجتمع الألماني والتماشي مع قيمه تقاليده ليصبحوا فئة منتجة فعالة، قادرة على العطاء، والإضافة والإبداع، ولهم حقوق وواجبات مثلهم مثل أي مواطن الماني. ولكل منظمة أو مؤسسة طبيعة مساعدات مختلفة تساعد في عملية الاندماج ومن هذه المنظمات:

ا.كاريتاس : افتح حساب بنكي و تعرف على حقوقك كلاجئ

ب.الجوب سنتر :مكتب العمل و التكيف مع المجتمع

ج.اوكا : خدمات التامين الصحي

خلاصة الفصل

¹⁹ Bridge refugee services, inc <https://www.bridgerefugees.org/>
²¹ ريم نجمي، و سيمينوفا يانيفا، "تطبيقات ذكية خاصة بالاجئين في المانيا (الموقع الالكتروني) تاريخ النشر 2015/8/6 تاريخ الاطلاع 2022/10/21
<http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86>

²² ترجمة مادة 20 من دستور الالمانى الى العربية لدمج اللاجئين الموقع الالكتروني Made for minds تاريخ النشر (2015/9/30) تاريخ الاطلاع (2022/10/21)
<http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9-20-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86/a-18751422> "

الفصل الثالث ألمانيا و الهجرة غير النظامية

ان المانيا قدمت اجراءات للاجئين السوريين اضافة الى المبادرات الشعبية و نشر ثقافة الترحيب بالمهاجرين بين المواطنين الالمانيين هدة السياسة التي بغضت من قبل البعض واجهت العديد من الصعوبات و التحديات التي اندرجت ما بين التكاليف المالية و الامنية بشكل اثر تدفق مئات الالاف من اللاجئين داخل المانيا على ابراز انقساما داخليا واضحا في المانيا.

الخاتمة

إن الهجرة غير الشرعية باختلاف تعاريفها وتأثيرها ظاهرة عابرة للحدود، أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة تهديدا أمنيا للاتحاد الأوروبي، هذا ما جعل الدول الأوروبية الوضع تترجم انعكاسات هذا بأمننة الهجرة غير الشرعية عبر تسخيرها لمجموعة من الآليات الردعية من أجل احتوائها.

ولقد تركزت جهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني، وهذا ما جعلها غير قادرة على القضاء على هذه الظاهرة طالما استمرت أسبابها الرئيسية، والمتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية في الجنوب والإخفاق في التوصل إلى حلول نهائية للآزمات والنزاعات الإقليمية التي عطلت مشاريع التنمية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وأدت إلى بروز الهجرة غير الشرعية المتجهة نحو الشمال.

من خلال معالجتنا للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية :

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية السياسية الصعبة التي يعيشها الأفراد في دول حوض الأبيض المتوسط لعبت الدور الأساسي في هجرتهم السرية من أقطارهم، وذلك من أجل تحسين أوضاعهم.
- إن الإجراءات القانونية والتنظيمية لا تكفي لمعالجة الظاهرة والقضاء عليها، لأن تطورها المستمر سوف يزداد مستقبلا، فالحروب والأزمات المختلفة، والفقر تعد من أكبر العوامل الدافعة إلى الهجرة غير شرعية في الجنوب.
- ظاهرة الهجرة ظاهرة متطورة ومستمرة بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومات الأوروبية.
- التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة وأوروبا وهو ما يخدم المصلحة الأوروبية.

- ضرورة الإسراع في تطبيق عمليات التنمية داخل الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي من شأنها خلق فرص ومستقبل أفضل حتى لا يتم اللجوء للهجرة غير الشرعية.
- تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة، ما يقتضي معالجتها برؤية شاملة تقوم على الاستباقية والوقاية والحماية والترقية على حد سواء.
- اضطرار ألمانيا إلى معالجة نسبة كبيرة من طلبات اللجوء، لعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على التصدي الجماعي للمهاجرين غير النظاميين الوافدين إليه، إذ بدأت الدول بإغلاق حدودها من جانب واحد. وحتى السويد، التي أخذت في البداية عدد أكبر من اللاجئين لكل فرد من أي دولة أخرى، فرضت قيودا على سياسة اللجوء وأغلقت حدودها. في نهاية المطاف، كانت ألمانيا الدولة الوحيدة التي تركت في الكتلة المكزنة من 28 عضوا والتي فتحت حدودها. ووصفت حالة الاتحاد الأوروبي بالتخبط والانقسام ومحاولة تصدير أزمة اللاجئين، وبالتالي صعود العامل الوطني الفردي على الروابط الاجتماعية الأوروبية مما شكل تهديدا لأم اتفاق شهدته أوروبا الموحدة، "اتفاقات شِنغن".
- فضية اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين كان لها الدور الأكبر في بروز الأحزاب اليمينية المناهضة للاتحاد الأوروبي في العديد من الدول الأعضاء أدى إلى شعور واسع النطاق بالضيق الأوروبي وإعادة تأكيد الهويات الوطنية على حساب دعم تكامل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أصبحت الثقافة أساسا لإدراك الفوارق الاجتماعية، الذي بدوره عزز الطريق أمام سياسة الهوية، وتتزايد النظر إلى الانتماء الأوروبي في ضوء الإثنية، أو الثقافة، أو العقيدة.
- إن الأساس المنطقي وراء سياسة ألمانيا هو أساس اقتصاد تنموي لا يكاد يخلو من الإنسانية، والامتثال للقانون الدولي، وحق اللجوء والمساعدات الإنسانية. إذ أن عجز

النمو الديمغرافي في ألمانيا ونقص العمالة الحالي لعبت دورا في سياستها الترحيبية تجاه اللاجئين في ظل زيادة معدل الشيخوخة وتراجع النمو السكاني والأيدي العاملة وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، في حين ذكر مكتب الإحصاء الإتحاد الألماني (الجمعة 27 كانون ثان/ يناير 2017) أن عدد السكان في البلاد بلغ في نهاية عام 2016 حوالي 83 مليون نسمة، وهو أعلى عدد سكان يتم تسجيله في تاريخ ألمانيا في معالجة العجز الديمغرافي بفعل المهاجرين.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

- الكتب

1. حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية، جمهورية مصر العربية.
2. زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إنعكاساتها وآليات المواجهة، الجزائر، دار الروافد الثقافية، ناشرون، 2014.
3. عثمان الحسن محمد نور وآخرون، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايق العربية للعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث للنشر والتوزيع، الرياض سنة 2008.
4. عماري إبراهيم وآخرون، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الشريعة الإسلامية منها، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014.
5. عياد محمد سمير، سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، ناشرون، الجزائر - وهران، 2014.
6. السيرياني، محمد محمود، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط من الجنوب والشمال، بحث مقدم لندوة الهجرة الغير المشروعة، المملكة العربية السعودية، 2010.
7. شريف إيمان وآخرون، السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة الغير الشرعية مؤشرات عامة (قرية تطون - محافظة الفيوم نموذجا) ، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المغرب: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2008.
8. غياث بلال، "السياسة الالمانية وأزمة اللاجئين
9. ديما عودة، "اللاجئون وصعوبة الاندماج"، فيلم وثائقي لقناة (ال بي بي سي) أتعريف اللاجئين على طبيعة الحياة في المانيا. ب-فهم * (BBC Arabic) العربية طريقة التنقل وشارء بطاقة المواصلات. ج-المرافقة على مكاتب الشؤون الاجتماعية. د- كيفية الحصول على الإقامة وكيفية تسجيل الطلاب في المدارس

- الدوريات

1. أوكيل محمد أمين، عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد 01، 2018.
2. البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية، مجلة دراسات، ع 28، www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm، 2007.
3. بن عمر عواج، الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الحوار، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
4. بن يحي عتيقة، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 02.
5. جبرات سفيان، إدارة شؤون المهاجرين في ألمانيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2019.
6. حكيم بولعشب، الهجرة غير الشرعية، المفهوم والأسباب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 01، المجلد 15، 2021.
7. دخلة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات، العدد 5، 2014.
8. سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي (قراءة في أمنة الظاهرة)، مجلة العلوم السياسية .
9. عياد محمد سمير، العلم الاستراتيجي، الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، ماي 2008.
10. محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 01، العدد 3، سبتمبر 2018.
11. محمود عبد الكريم مفرج الزيود، دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد 07، المجلد 04، 2021.
12. نسيم بورني وآخرون، قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 04، المجلد 02، 2020.

13. هشام عبد الكريم وآخرون، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2014.
14. مجدوب عبد المؤمن، إدارة شؤون المهاجرين في ألمانيا، مجلة دفاتير سياسة والقانون، المجلد 11 العدد، 01، جانفي 2019
15. محمود عبد الكريم مفرج الزيود، دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة الغير الشرعية، مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد 07، المجلد 04، 2021 ص 140
16. جانيت شابان، : (مجلة DE Magazin Deutschland) تاريخ الاطلاع :
"محرابة أسباب اللجوء بشكل فعال
17. حسين كيان، " ألمانيا تبدأ تطبيق قرار جديد بخصوص استقبال اللاجئين السوريين www.almodon.com جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع (2022/10/21)
18. ساطع نور الدين "المانيا تشريعات جديدة تثير جدلا جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع (2022/10/21)

www.almodon.com

19. ايكهارد بيترس، "تقرير تقرير إجراءات خاصة باللاجئين: حقوق وواجبات طالبي ¹⁰اللجوء جريدة المدن (2015) تاريخ الاطلاع 2022/10/21
www.almodon.com

20. ياسمين عبد الله، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين
21. اللاجئين وأوروبا. إعادة تصدير الأزمة"، الموقع الالكتروني الجزيرة، (2015)

- المذكرات

1. كرم أبو الحالا، سياسات الإتحاد الأوروبي آراء الهجرة غير النظامية: التحديات وأفاق المستقبل (2010-2011). دراسة حالة ألمانيا، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستر (جامعة بيروت: كلية الدراسات العليا).

- المواقع الالكترونية :

1. حسين ع. حسين ابرز المبادرات في المانيا لمساعدة اللاجئين الجدد الموقع الالكتروني

Made for minds (2015)

<http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A->

%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%
D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D
D8%AC%D8%AF%D8%AF/g-189141199%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%

2. فشل القمة الأوروبية في إلزام دول الاتحاد بتوزيع حصص اللاجئين"، الموقع
الالكتروني ارديو السويد، 2015

<http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=6199215>

3. شادي عاكوم، "الاتحاد الاوروبي يهتز: ميركل وحيدة وسط ازمة اللاجئين الموقع
الالكتروني العربي الجديد (2016)

) <https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%87%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86>

4. ريم نجمي، و سيمينوفا يانيفا، "تطبيقات ذكية خاصة بالاجئين في المانيا (الموقع
الالكتروني) تاريخ النشر 2015/8/6 تاريخ الاطلاع 2022/10/21

<http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86>

5. . ترجمة مادة 20 من دستور الالمانى الى العربية لدمج اللاجئين الموقع الالكتروني
Made for minds تاريخ النشر (2015/9/30) تاريخ الاطلاع (2022/10/21)

<http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9-20-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86/>

ثانيا: بالإنجليزية

1. What is an example of external migration?", study.com, Retrieved 5-8-2020.
<https://mawdoo3.com/>
2. International Migration", www.un.org, Retrieved 5-8-2020.
<https://mawdoo3.com>
3. Ping Zhou (21-1-2020), "Forced, Reluctant, and Voluntary Migration" ,
www.thoughtco.com, Retrieved 5-8-2020. <https://mawdoo3.com/>
4. Luke H., Philip O., Nicholas W., Refugees welcome? How UK and
Germany compare on migration, the guardian website, (2015)
<https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/refugees-welcome-uk-germany-comparemigration>
5. Nicole Ostrand, The Syrian Refugee Crisis: A Comparison of Responses by
Germany, Sweden, the United Kingdom, and the United States, Center for
Migration Studies of New York, Journal on Migration and Human Security,
(2015)
<http://jmhs.cmsny.org/index.php/jmhs/article/download/51/42>
6. Flows of migration, European parliamentary research service, (2015).
<http://www.europarl.europa.eu/thinktank/infographics/migration/public/index.html?page=asylum>
7. "Germany suspends 'Dublin rules' for Syrians", Made for minds website,
(2015), <http://www.dw.com/en/germany-suspends-dublin-rules-for-syrians/a-18671698>
8. Luke H., Angela Merkel defends Germany's handling of refugee influx, the
guardian website, (2015),
<https://www.theguardian.com/world/2015/sep/15/angela-merkel-defends-germanys-handling-ofrefugee>
9. Nanette F., "A spectre in Germany: refugees a welcome culture and an
integration politics", Journal of Global Ethics, (2016),
<http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/17449626.2016.1252785?needAccess=true>
10. Bridge refugee services, inc <https://www.bridgerefugees.org/>

فهرس المحتويات

3.....	مقدمة
12.....	المبحث الأول: ماهية ظاهرة الهجرة.....
13.....	المطلب الأول: تعريف الهجرة والهجرة غير النظامية
19.....	المطلب الثاني: أنواع وأشكال الهجرة
30.....	المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة وتنقل الأفراد
30.....	المطلب الأول: الهجرة الحرة والتنقل السلس
33.....	المطلب الثاني: الهجرة المقيدة والتنقل المقنن
39.....	المبحث الثالث: أبرز النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية
39.....	المطلب الأول: النظرية النيوكلاسيكية
40.....	المطلب الثاني: نظرية التبعية
47.....	الفصل الثاني:
47.....	سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية
48.....	المبحث الأول: الآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير النظامية
49.....	المطلب الأول: الآليات السياسية لمواجهة الهجرة غير النظامية
52.....	المطلب الثاني: الآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير النظامية
69.....	المبحث الثاني: الاستعانة الأوروبية بالأطر الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية
69.....	المطلب الأول: الأطر القانونية الدولية لظاهرة الهجرة غير النظامية
75.....	المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهـم
78.....	الفصل الثالث:

78	ألمانيا وتحديات معالجة الهجرة غير النظامية ومواجهة التطرف والإسلاموفوبيا
79	المبحث الأول: ألمانيا كدولة جذب وإستقطاب وتعاملها مع ظاهرة الهجرة
79	المطلب الأول: المحطات التاريخية لموجات الهجرة نحو ألمانيا
83	المطلب الثاني: تطور سياسة التكفل والتعامل مع الهجرة في ألمانيا
92	المبحث الثاني: الهجرة الغير نظامية وصعود التطرف والإسلاموفوبيا في ألمانيا
92	المطلب الأول: صعود أحزاب اليمين المتطرف في ألمانيا مقارنة بفرنسا
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثاني: تجليات الفكر التطرفي والتيار اليميني في ألمانيا
93	الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملخص

لقد عرضنا في دراستنا هذه الهجرة غير النظامية في الإتحاد الأوروبي، و كيفية التعامل معها، حيث لازلت تعتمد على اتخاذ سياسات أمنية وردعية في إطار إستراتيجيتها العامة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية. و استعرضنا دراسة الحالة الألمانية مع تدفق المهاجرين إليها خاصة بعد اتخاذ ألمانيا سياسات ترحيبية بهؤلاء اللاجئين. وقد عالجتنا في دراستنا الإشكالية الأساسية التي تكمن في السياسات التي تعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الهجرة غير النظامية المخترقة بشكل عام، وخصوصيات الحالة الألمانية في التعامل مع تهديدات و تداعيات الهجرة السرية بشكل خاص..

Abstract

après une présentation dans notre étude sur l'immigration irrégulière dans l'union européenne et comment y faire face, ou cela dépend encore de l'adoption de politiques de sécurité et de dissuasion, dans le cadre de sa stratégie générale pour faire face au phénomène de immigration irrégulière, et nous avons examiné l'étude de cas allemand avec l'afflux d'immigrants, surtout après l'Allemagne a adopté des politiques d'accueil pour ces réfugiés ; nous avons traité notre étude la problématique fondamentale qui réside dans les politiques adoptées par l'union européenne en traitant de la crise pénétrante de l'immigration irrégulière en général et les spécificités du cas allemand en traitant des menaces et des répercussions de l'immigration clandestine particulier.